مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٦٥**

الجمعة، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد محبوباني	(سنغافورة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد برندر غاست
	الصين	السيد شين غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفييزو
	مالي	السيد توري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد الدون
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد براتسكاس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2001/42)

01-22842 (A)
0122842

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

الإعراب عن المواساة لحكومة كل من الهند وباكستان وشعبيهما حيال الزلزال الذي أصاب بلديهما

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أودّ في بداية الجلسة أن أعرب باسم المجلس عن صادق التعازي لحكومة كل من الهند وباكستان ولشعبيهما إزاء الزلزال الذي وقع اليوم في غربي الهند، وتسبب في قدر كبير من الدمار وخسارة فادحة في الأرواح. وإني على ثقة من أن أعضاء المجلس يشاطرونني مشاعري في هذا الشأن.

توديع المستشار القانوني السابق ببعثة الولايات المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لتوجيه كلمة وداع إلى السيد بوب روزينستوك، المستشار القانوني لبعثة الولايات المتحدة. وقد عمل السيد روزينستوك في بعثة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٤. وأفهم أن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام ١٩٦٤ لم يكن يتجاوز ١١٥ دولة. أما الآن فهو يبلغ ١٨٩ دولة عضوا. وقد جاء المئات من الممثلين ثم مضوا لحال سبيلهم، ولكن بوب بقي عاكفاً على تلك المسائل التي همّتنا جميعاً بالغ الاهتمام. وأستطيع أن أقول هذا بشيء من الاقتناع، لأنني حين أتيت إلى هنا سفيراً لأول مرة، في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩، كان السيد روزينستوك وقتها بالفعل أسطورة من الأساطير. وينبغي أن يعلم أنّ كل من في هذه القاعة سيفتقده بعد أن يغادرنا. وآمل أن ينضم إليّ أعضاء المجلس الآن في التصفيق توديعاً لزميل عمل بيننا طيلة ٣٧ عاماً.

وأعطي الكلمة للسيد روزينستوك.

السيد روزينستوك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر على هذا التعليق الذي تأثّرت به كثيرا. وأرى أن عدد المتكلمين أكبر حتى من عدد سنوات عمري على كثرتها، ولذا فإني سأكون شديد الإيجاز وأقتصر على الإعراب مرة أخرى عن صادق امتناني لهذه الإيماءة الفريدة من جانب أعضاء مجلس الأمن، الذين صفقوا جميعهم في مخالفة نظامية، الأمر الذي جعل تصفيقهم أكثر إمتاعاً، ولن أثير بالتأكيد نقطة نظام إزاءه. فشكراً لكم من جديد.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2001/42)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرازيل وجمهورية كوريا والسويد وشيلي والفلبين وفيجي وموزامبيق ونيوزيلندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة، أعتزم بموافقة المجلس دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرّر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة وينسلي (أستراليا) والسيد ويبيسونو (إندونيسيا) والسيد فيوتي (البرازيل) والسيد كيم يونغ - موك (جمهورية كوريا) والسيد شوريي (السويد) والسيد فالديس (شيلي) والسيد مانولو (الفلبين) والسيد نايدو (فيجي) والسيد سانتوس (موزامبيق) والسيد ماكي (نيوزيلندا) والسيد كوباياشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام ومدير الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد فييرا دي ميللو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد خوزيه راموس-أورتا، عضو مجلس وزراء الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد خوزيه راموس-أورتا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد هاري هولكيري إلى شغل مقعد بجانب قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوات بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى كل من السيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى السيد كلاوس رولاند، المدير القطري بالبنك الدولي لتيمور الشرقية وبابوا غينيا الجديدة وجزر المحيط الهادئ، والسيد لويس فالديفييسو، المستشار في إدارة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد براون، والسيد رولاند، والسيد فالديفييسو إلى الجلوس في جانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عن الفترة من ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الوثيقة S/2000/42.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2000/83، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة من البرتغال إلى رئيس مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أذكر إلى أن هذه المناقشة المفتوحة، بفضل توقيتها، وحيث أنكم ستنظرون في تجديد ولاية الإدارة الانتقالية وحيث أنه سيكون لدينا متكلمون بارزون عديدون صباح اليوم. بما في ذلك رئيس الجمعية العامة، السيد هاري هولكيري، والسيد خوسيه راموس أورتا، اللذان أعتقد أنهما سيخاطبان مجلس الأمن للمرة الأولى، والسيد مالوك براون، وكذلك ممثلا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. توحي بأن مناقشتنا ستكون متجهة إلى

المستقبل ومتطلعة إلى الأمام. ونعتقد أن هذه المناقشة ستتيح لنا فرصة للبدء في رسم رؤية جماعية لمستقبل تيمور الشرقية، في انتقالها نحو الاستقلال وما بعد الاستقلال معا. ولابد أن نناقش كذلك دور المجتمع الدولي في مساعدة تيمور الشرقية على تحقيق هذه الرؤية.

الآن أعطي الكلمة للممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميللو.

السيد فييرا دي ميللو (تكلم بالإنكليزية): بعد مضي ١٥ شهرا على اعتماد القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، هذه آخر إحاطة أقدمها خلال الولاية الحالية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ولذا، ونحن نستعرض في هذه المناسبة من أين أتينا وإلى أين نتجه، أود أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن على اهتمامه ودعمه الشديدين لعملنا في تيمور الشرقية، وربما تجلى ذلك في أكثر صوره وضوحا خلال الأشهر الأخيرة في قراره القاضي بإيفاد بعثة لاستعراض تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣١٩ (٢٠٠٠).

وأود أيضا أن أشير مع التقدير إلى عملكم، سيدي، بصفتكم الرئيس الحالي لمجلس الأمن، في تنظيم هذه المناقشة الهامة وفي جمع الأطراف المؤثرة الأساسية هنا اليوم، بما في ذلك رئيس الجمعية العامة، والذي كان من حسن حظنا أن استقبلناه في تيمور الشرقية قبل بضعة أسابيع فقط. ونحن ممتنون على أن تيمور الشرقية قد وُضعت في مقدمة جدول أعمال مجلس الأمن المزدحم في هذا الشهر. وتولي سنغافورة الإعداد لهذا الأمر، بما في ذلك إرسال وفد إلى ديلي للتحقيق ميدانيا في الأحوال السائدة، هو نموذج ينبغي أن يكون موضع إعجابنا جميعا. ونحن ممتنون لذلك بوجه خاص.

وأخيرا، على الرغم من أن صديقي وزميلي الموجود هنا أيضا لتقديم إحاطة إلى المجلس، عضو مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لتيمور الشرقية، خوسيه راموس– أورتا، لا يحتاج إلى تعريف، فإني أود مع ذلك أن أقول كلمة عنه. ومن المناسب اليوم، ونحن نطلع المجلس على التغييرات الهيكلية التي أجريناها على البعثة، وعلى الأخص من خلال إعداد مثال مسبق لحكومة فعالة في تيمور الشرقية، أن يكون معنا هنا الناطق الأكثر تفانيا باسم ذلك البلد والأكثر بروزا خلال الـ ٢٥ سنة الماضية. وإني أشكر المجلس على توجيه الدعوة إليه ليتكلم هنا.

لقد أدركنا منذ البداية أن المطالب الفريدة التي وضعت على عاتق الإدارة الانتقالية كانت تعني أن مهمتنا لن تكون سهلة، على الرغم من أننا ربما لم نقدر تقديرا كاملا مدى ما ستكون عليه مهمتنا من التعقيد. وكما لوحظ في كثير من الأحيان، فإن مجلس الأمن من خلال القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) أعطى الإدارة الانتقالية ولاية لم يسبق لها نظير في اتساع نطاقها، الذي لم يشمل حفظ السلام والمساعدة الإنسانية فحسب، وهي مهام ربما تكون أكثر طابعا تقليديا من المهام التي طُلب من الأمم المتحدة في الماضي القيام بها، ولكن شمل نطاق الولاية أيضا مسؤولية تنفيذية وتشريعية كاملة، بما في ذلك إقامة العدالة، لحكم تيمور الشرقية والوصول بها إلى الاستقلال.

وطلب من الإدارة الإنتقالية الاضطلاع بهذه الولاية في بلد مَر لتوه بمحنة مؤلمة ذات طابع مرعب حقا. وبينما نشعر بالامتنان للإشادات الموجهة إلى إنجازات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية من الأمين العام في تقريره، فإنه ليس لدي أي وهم في أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق التطلعات الكبيرة التي صاحبت وصول الإدارة الانتقالية. وعلى الرغم من الخطوات الهائلة التي قمنا بها في العام الماضي، لا تزال مهمتنا في جملتها بعيدة عن الاكتمال، حتى في مجالات بالغة الأهمية مثل الهياكل الأساسية والتعمير، وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم، حيث ما برحت جهودنا حتى الآن قاصرة على نحو يبعث على القلق عما هو

مطلوب. وعلاوة على ذلك، نجد في مجالات أخرى، مثل بناء القدرة، أن الوفاء في ولايتنا ليس إلا في المراحل الأولى ونحتاج إلى سنين حتى تكتمل. وهذا الشعور بالحقيقة - أن حالة تيمور الشرقية ستقتضي استمرار التزام المجتمع الدولي - هي التي أود أن أطبعها في أذهان أعضاء المجلس اليوم.

وما يمكن إنجازه في السنة المقبلة ينبغي أن يوضع في سياق الانتقال السياسي السريع نحو الاستقلال. وكان في قلب هذه العملية تشكيل هيكل للحكومة في تيمور الشرقية، وإن كان انتقاليا ومؤقتا في طبيعته، من خلال إنشاء مجلس وزراء يسود فيه التيموريون الشرقيون وتفويض السلطة تدريجيا إلى تلك الهيئة، وكذلك من خلال توسيع الآليات الاستشارية عن طريق إنشاء هيئة تشريعية أولى تتكون كلها من التيموريين الشرقيين ونسميها المجلس الوطني. وبالإضافة إلى جعل الحكومة تيمورية بصورة منتظمة على جميع المستويات، وإنشاء جهاز قضائي تيموري، نسلك ما أعتقد أنه أكثر السبل فعالية ومباشرة وربما أكثرها جراءة تجاه تحقيق إحدى مهامنا الأساسية، وربما المركزية، وهي إعداد تيمور الشرقية للحكم الذاتي.

وهكذا، فإن نموذجنا الأول لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية - أي ”تيمرة“ البيروقراطية وترك الانتقال السياسي إلى حين إجراء الانتخابات - قد تطور إلى نموذج أكثر تعقيدا يشارك بمقتضاه التيموريون الشرقيون في تحمل كثير من المسؤولية، إن لم يكن معظمها، عن إدارة الانتقال. ولم نسلك الطريق المؤدي على الأرجح إلى إقامة هياكل حكومية دائمة ومستقرة إلا بالسماح للمؤسسات بأن تتطور في اتجاه الزيادة التدريجية لمشاركة التيموريين الشرقيين. والهدف هو ضمان أن يتم الانتقال إلى الحكم الذاتي تدريجيا طوال مراحل الولاية، بدلا من أن يحدث ذلك فجأة عند لحظة الاستقلال.

وعلى قدر ما شاركت هذه البعثة بصورة فريدة في إنشاء حكومة جديدة، ينبغي في الواقع ألا ينظر إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية باعتبارها إدارة انتقالية دولية، بل يجب أن ينظر إليها باعتبارها هيكل دعم لحكومة تيمور الشرقية وغيرها من مؤسسات الدولة وهي في طور التكوين. ولا تزال هذه المؤسسات في طور النمو، ولكن يجب ألا يخالجنا أي شك في أنها قائمة. وكما أشرت في بداية بياني، فإن وجود وزير خارجية تيمور الشرقية اليوم، من حيث هو، يمثل شهادة بليغة على هذه الحقيقة. وهذا الوضع الذي ذكرته لا يحقق دائما نتائج واضحة وسهلة؛ فمناقشات الوزارة - على سبيل المثال، بشأن لائحة تنظيم الأحزاب السياسية، التي اعتمدت الأسبوع الماضي - كثيرا ماتصبح أمورا مطولة تقتضي حلولا توفيقية. وعلاوة على ذلك، حيث يوجد لدينا الآن فصل حقيقي بين السلطات، ليس هناك ضمان بأن تتطابق وجهات نظر المجلس الوطني والوزارة بشأن كل الأمور. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع القضائي - الذي لم يكن موجودا حين وصلت الإدارة الانتقالية - لا يزال يواجه مشاكل نمو يمكن تفهمها ولكنها هامة. غير أنه من خلال الإعداد العملي فقط، وليس النظري، يمكن أن يوضع أساس الحكم الذاتي حقا. وهذا الانتقال من حيث الشكل والمضمون في الطريقة التي تضطلع بها الإدارة الانتقالية بولايتها هو حجر الزاوية في جهودنا الرامية إلى تنفيذ القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩).

وثمة تعقيد آخر واجهناه، وهو تعقيد لم نستطع دائما التعامل معه بفعالية كما كنا نود، ألا وهو المشكلة المنتظمة المتمثلة في الحاجة إلى تكييف ممارسات حفظ السلام التقليدية مع بعثات عصرية مهمتها الحكم ومتعددة الجوانب. ولا يصدق هذا في أي مجال أكثر مما يصدق في مجال التمويل. وإنني لن أطنب في توضيح هذه النقطة، لأنها معروفة سلفا، ولكن يكفي أن أقول إنني ممتن لبعثة مجلس

الأمن على ذكرها لهذه المعضلة في تقريرها الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وعلى حثها على إتاحة المزيد من المرونة في الطريقة التي يمكن بها استخدام موارد الأمم المتحدة.

كما أشكر الأمين العام على إيراده تلك الملاحظة نفسها في تقريره الأخير، وكذلك رئيس الجمعية العامة على دعمه في هذا الخصوص.

إن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بعثة مبتكرة تماما. وهي توضح النقطة العامة الداعية إلى ضرورة تكييف القواعد والإجراءات مع البيئة المتغيرة التي تعمل فيها إذا ما أريد تنفيذ رغبات مجلس الأمن. وأصبحت المسؤولية عن تنفذ المهام الأساسية المحددة في القرار ١٢٧٢ (٢٠٠٠) تقع على عاتق الهياكل الحكومية الجديدة في تيمور الشرقية بدلا من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية كما كان متصورا أصلا. ولا يمكننا أن نتوقع قيام الحكومة بأداء هذه المهام بشكل مناسب اعتمادا على ما أسميه بالميزانية السنوية "القاسية" التي تبلغ ٥٩ مليونا من الدولارات، دون أن تكون قادرة على استغلال موارد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية الأكثر تعددا.

إننا الآن أمام المرحلة النهائية من العملية الانتقالية.وثمة قرارات أساسية توشك أن تتخذ فيما يتعلق بتفاصيل الخطوات السياسية التي ستؤدي إلى الاستقلال وفقا للعملية العامة التي حددتها للمجلس هنا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأنا على ثقة من أن خوسيه سيقول المزيد حول هذه المسألة، ولكن الذي نعرفه بالفعل هو أنه ستُجرى انتخابات في منتصف عام ٢٠٠١. والواقع أن اللجنة السياسية الدائمة للمجلس الوطني مافتئت تعقد جلسات استماع حول الجدول الزمني الانتخابي والإطار الانتخابي، ويبدو أن هناك توافقا في الآراء آخذ يتشكل تأييدا لإجراء الانتخابات في ٣٠ آب/أغسطس، بالإضافة إلى وضع نظام انتخابي يجمع بين التمثيل المباشر على صعيد المناطق والتمثيل النسبي على نطاق الوطن كله. وسيتخذ القرار النهائي في هذا الخصوص بمجرد أن يستأنف المجلس الوطني دورته في ١٢ شباط/فبراير. وسيكون الهدف من هذه الانتخابات إنشاء جمعية تأسيسية ستكون ولايتها الأساسية إعداد دستور، إلا أنه يرجح أيضا أن تتولى مهام تشريعية لما يتبقى من الفترة الانتقالية.

وستزود مداولات الجمعية التأسيسية بمشاورات عامة واسعة حول الدستور ستنشرها وتدعمها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، ولكن سيتولى التيموريون الشرقيون إدارتها بأنفسهم. وكل ما سيأتي بعد ذلك لا يزال فراغا نسبيا، إلا أن هذا الفراغ سيملؤه التيموريون الشرقيون بأنفسهم على أساس هذا العمل الديمقراطي، رغم أنه لا حاجة إلى القول بأنه بإسدال الستار على القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) والقرارات اللاحقة له، ستتكثف المشاورات مع المجلس. وستحتفظ الإدارة الانتقالية - وليس حكومة تيمور الشرقية - بالمسؤولية الكاملة عن ضمان إجراء الانتخابات في حرية ونزاهة بشكل كامل، ولكن ما سيأتي بعد ذلك - سواء كانت ستجري انتخابات رئاسية، أو إن كانت الجمعية التأسيسية ستحول نفسها إلى أول هيئة تشريعية لتيمور الشرقية بعد الاستقلال - كل هذه الأمور لن نقررها نحن، لأنها أمور لا يمكن التوصل إلى قرارات مناسبة بشأنها إلا من جانب التيموريين الشرقيين أنفسهم.

ومع ذلك، فإن الأمر الواضح هو أن الموظفين الدوليين سيلزم استمرارهم بعد الاستقلال لتوفير المساعدة التقنية، وبناء القدرات والأمن. والحقيقة التي لا مفر منها هي أن تدريب الموظفين في مجموعة كاملة من ميادين المهارات الأساسية العالية سيستغرق وقتا طويلا. وبالتالي، فإن الجراحين في تيمور الشرقية، الذين لا يوجد منهم سوى جراح واحد الآن، سيحتاجون - كغيرهم من الجراحين -

إلى ما بين خمسة وسبعة أعوام للتدريب. والعديد من المهارات المطلوبة لأي دولة حديثة يحتاج اكتسابها إلى سنوات عديدة. ولا يمكن أن تكون هناك حلول مختصرة أو متعجلة. وعلى سبيل المثال، تعتقد إدارة شؤون البنى التحتية أنه بينما يمكن تطوير خدمات إمدادات المياه والموانئ التيمورية بالكامل بسرعة نسبية، فإن المهارات اللازمة لإدارة شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية حديثة سيستغرق إعدادها وقتا طويلا وستحتاج إلى دعم دولي مستمر في هذه الأثناء.

ولنأخذ مثالا آخر، وهو ندرة المحامين، فتلك هي إحدى المشاكل العديدة التي ورثتها تيمور الشرقية في تاريخها الحديث. لقد بذلت جهود كثيرة لإنشاء نظام قانوني، ولكنها لا تزال سطحية كما لاحظت بعثة مجلس الأمن ذاتها. ولو أخذنا مسألة مراقبة الحدود لوجدنا أنه في الوقت الذي تم فيه إنشاء دائرة لمراقبة الحدود في تيمور الشرقية، فإن هذه الدائرة لا تزال في أطوارها الأولى، ولا تزال خزانة الدولة الضئيلة بالفعل تفقد الكثير من الضرائب نتيجة لتهريب البضائع عبر الحدود مع تيمور الغربية. وهنا أيضا يلزم لنا أن نركز جهودنا لما بعد تحقيق الاستقلال.

لقد فسر الأمين العام في ملاحظاته فكرتنا الأولية عن الحياة بعد انتهاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، والحاجة إلى انتقال سلس إلى البعثة التي ستخلفها. ويجري القيام بمزيد من العمل لوضع مقترح كامل من جميع النواحي. ونحن نعتزم استكمال إعداد هذا المقترح في وقت مناسب ليعرض على مؤتمر المانحين الذي سيعقد في كانبيرا في حزيران/يونيه المقبل ولنكون قادرين على مناقشته بالتفصيل مع المجلس وقت تقديم تقرير الأمين العام المقبل بشأن تيمور الشرقية أو في أي وقت قد يحدده المجلس.

وفي الإعداد لهذه البعثة سيكون التنسيق أساسي إذا ما أريد إدماج البعثة إدماجا كاملا، وتفادي التنافس والازدواجية والبلبلة. وسيكون التنسيق مطلوبا داخل الأمم المتحدة وبينها وبين وكالاتها والمؤسسات المالية الدولية، والمانحين، وأنتم أعضاء مجلس الأمن، والتيموريين الشرقيين بالطبع باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويجدر في هذه المرحلة أن نسلط الضوء - لأنني أعتقد أنه لم يسلط بقدر كاف - على حقيقة أن أحدا وجه نجاح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية هو المستوى الملحوظ للتعاون والعمل بروح الفريق الذي كان موجودا بين جميع الأطراف الفاعلة المذكورة أعلاه، وكيف أن الكل كان أكبر، من خلال هذا التعاون، من مجموع أجزائه. إننا جميعا نسعى إلى تحقيق نفس الهدف، وإن تلك الوحدة كانت ساطعة طوال عملنا. ونتيجة لذلك، يكون من المناسب بشكل خاص أن تعطى الكلمة اليوم في هذه المناقشة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة عن جميع الوكالات التي قامت بدور أساسي في عمليتي إعادة الإعمار والإصلاح في جميع القطاعات، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

ومع ذلك، ليس من الممكن تقديم التفاصيل الدقيقة في هذه المرحلة. فهناك عدد من الأسباب لحالة عدم اليقين هذه.

أولا، وكما أشرت من قبل، فإن الجدول الزمني السياسي، بما في ذلك تاريخ إعلان الاستقلال، لا يزال يتعين تحديده بشكل نهائي.

ثانيا، إن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يمكن استدامته يعتمد اعتمادا كبيرا على موارد الميزانية التي ستتاح لتيمور الشرقية المستقلة - خصوصا الموارد التي سيولدها الاستثمار الأجنبي والدخل من موارد النفط والغاز في بحر تيمور. وفيما يتعلق بموارد النفط والغاز، بينما يتعذر في هذه المرحلة إعطاء تقديرات مؤكدة، فإن الذي نعرفه هو أن البترول الذي يحق لتيمور الشرقية سيولد - قبل فوات

وقت طويل – إيرادات تبلغ عدة أضعاف ميزانية تيمور الشرقية الحالية. وعلى ذلك، فإن المفاوضات مع استراليا بشأن هذه المسألة تكتسي أهمية فائقة في تحديد مدى الاستقلال المالي لتيمور الشرقية في المستقبل. وأنا متفائل إزاء إمكانية التوصل إلى اتفاق في المستقبل غير البعيد حول العديد من المسائل المعقدة التي تنطوي عليها هذه المسألة.

ثالثا، سيكون بإمكان الحكومة المنتخبة لتيمور الشرقية المستقلة – وهذا حقها – أن تقرر التغييرات الكبيرة في السياسة التي ستتطلب إعادة تقييم المهارات والموظفين اللازمين لقراري الإدارات والوكالات الحكومية بعد الاستقلال.

ومن المجالات التي يجدر تسليط الضوء عليها مجال العدالة. وفي آخر إحاطة لي قدمتها إلى مجلس الأمن، وردت فيها الشواغل التي وردت في تقرير بعثة مجلس الأمن، مبرزا مسألة القيود المالية التي تكتنف قطاع العدالة، خصوصا في المجال الأساسي للتحقيقات في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في الفترة المحيطة بالمشاورات الشعبية في آب/أغسطس ١٩٩٩. وفي ذلك الوقت، وجهت مناشدة إلى المجلس لتقديم موارد إضافية. وهذه المناشدة أوجهها مرة أخرى اليوم. إننا لا نزال نعاني من حالة محفوفة بالمخاطر، نجد فيها أن الافتقار حتى للمترجمين يجبرنا على إرجاء المحاكمات.

وهذا لا يعني أنه لم يحرز أي تقدم في محاكمات المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة، فقد قدمت أول لائحة اتهام لجرائم مرتكبة في حق الإنسانية يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر. والواقع أنني قرأت صباح اليوم أول حكم يصدر في هذا الخصوص، وقد أصدرته المحكمة في بوكاو، إن لم تخني الذاكرة، وهو أيضا في جريمته في حق الإنسانية. إلا أن هذه العملية بحاجة ماسة إلى الدعم العاجل بموارد إضافية. إن العدد المستهدف الذي حددته وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة يفرض قيودا عملية على عدد القضايا التي ستتم محاكمة المتهمين فيها. ونحن لا يمكننا أن نخاطر بترك المطلب العام بتحقيق العدالة التي يعوقها بشكل خطير فرض المزيد من القيود على أهدافنا في هذا المجال.

إن قاعدة المهارات في تيمور الشرقية تتغير بسرعة، وهذا سبب آخر يجعل من الصعب على الفرد أن يكون محددا بشأن احتياجات تيمور الشرقية مستقبلا. هناك بالفعل تنافس كبير على خدمات المَلاك المحدد لأبناء تيمور الشرقية. ولزيادة ذلك الملاك، لا نزال نحاول الوصول إلى المشتتين ولكن بنجاح محدود. ويجري تحويل هذا الملاك بسرعة بسبب ارتفاع أعداد أبناء تيمور الشرقية المتزايدة إلى تحديات فرص العمل التي يفرضها إضفاء الطابع التيموري عليها، وبافتتاح جامعة تيمور الشرقية ومؤسسات أخرى من الدرجة الثالثة، وأيضا ونتيجة تعيين موظفين مدنيين مؤخرا يتلقون الآن دورات تدريب حكومية، ولكون مئات من الطلاب يذهبون إلى الخارج في منح دراسية، وعلى وجه الخصوص إلى أندونيسيا.

هناك مجالان يمكن تحديد ثغرات موارد فيهما فعلا بشكل محدد إلى حد معقول هما مجال الأمن وإنفاذ القانون. منذ تكلمت إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر فور انعقاد مؤتمر للمانحين بخصوص الدفاع في ديلي، خطت عملية إنشاء قوة دفاع لتيمور الشرقية خطوات هامة عديدة إلى الأمام. ومشروع التشريع بخصوص الدفاع يقرب من الاكتمال، والتوظيف مستمر. وفي الأيام القليلة القادمة، ربما في ١ شباط/فبراير، ستختفي قوة المغاوير – القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية – المعروفة باسم ”فالينتل“، وستحل محلها قوة الدفاع الجديدة، التي ستشكل فالنتل نواتها. وعندئذ سيبدأ تدريب أول كتيبة مكونة من ٦٠٠ فرد. ويتوقع أن يكتمل بنهاية هذا العام. وهذه بداية تاريخية جديدة.

ومع ذلك، لا يتوقع أن تكون القوة بكامل تشكيلها المقدر بـ ٥٠٠ ١ فرد نظامي و٥٠٠ ١ فرد احتياطي قبل عامين أو ثلاثة أعوام. ولذلك، حتى ذلك الوقت، على الأقل، سيتطلب الأمر وجودا دوليا مستمرا لحفظ السلام ربما كبيرا. بالإضافة إلى هذا، الحالة الأمنية، وبخاصة في مناطق الحدود، ستؤثر أيضا على خطي تخفيض حجمنا.

لقد حدث عدد من التطورات المأمولة على جبهة الأمن منذ بعثة مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر. كان هناك بعض التقدم - وإن كان غير كاف - يتعلق بالمصالحة. ومن بين مختلف المبادرات التي تبنتها الحكومة الإندونيسية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية منذ تشرين الثاني/نوفمبر، زيارات أخرى - نسميها - "اذهب وشاهد" إلى تيمور الشرقية من جانب زعماء مؤيدين للحكم الذاتي وأفراد عاديين من الغرب، وأيضا اجتماع في دينباسار بين المجلس الوطني للمقاومة التيمورية وآخرين من تيمور الشرقية من ناحية، والمجموعة المظلة الموالية للحكم الذاتي المعروفة باسم (أونتاس) من ناحية أخرى. ونحن نأمل أن تترتب على هذا في نهاية الأمر عودة كبيرة للاجئين. ومع ذلك، بعد عام من تقديمنا عرضنا الأول للزعماء المؤيدين للاندماج، لا نزال في انتظار عائدات حقيقية: ولذلك لا نزال نسعى بحس من الواقعية إلى التوصل إلى حل بناء لهذه المشكلة.

بعض التوصيات التي تقدمت بها بعثة مجلس الأمن التي زارت تيمور الشرقية واندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر أخذت بها الحكومة الإندونيسية. فقد بدأت في جاكرتا محاكمات للأشخاص المتهمين بالتحريض على أعمال القتل وارتكابها في أتامبو يوم ٦ أيلول/سبتمبر ضد ثلاثة زملاء من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ويوجد قائدان كبيران للميليشيا، أحدهما المشتبه فيه الرئيس في قتل اثنين من جنودنا في أواخر تموز/يوليه وأوائل آب/أغسطس من العام الماضي، محتجزان الآن. وفي شباط/فبراير المقبل، يتوقع المدعي العام الاندونيسي أن تبدأ محكمة حقوق الإنسان الجديدة النظر في القضية الأولى ضد أعضاء القوات العسكرية، وضد الشرطة أيضا، والميليشيا وأعضاء الإدارة المدنية السابقة في تيمور الشرقية. وعلاوة على ذلك، انخفض تسلل الميليشيا من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية، وهذا يرجع إلى حد كبير إلى الإجراءات القوية التي قامت بها قواتنا العسكرية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وهجمة موسم الأمطار.

لكن السلطات العسكرية الاندونيسية لا تزال تتخذ خطوات أيضا على الجانب الآخر من الحدود. وأنا شخصيا أرحب بالموقف الحازم الذي اتخذه القائد العسكري الإقليمي الاندونيسي الجديد، اللواء وليم دا كوستا، الذي اجتمعت معه اجتماعا مثمرا منذ يومين في دينباسار، وآمل كثيرا جدا أن يؤدي هذا إلى تغيير جذري دائم على أرض الواقع، بما في ذلك عن طريق تصفية الميليشيات المتبقية. وهذا شرط ضروري مسبق لأمن تيمور الشرقية - وبالتالي قدرتنا على خفض عدد قدرتنا لحفظ السلام. ولعودة موظفي المساعدة الإنسانية وغيرهم من الموظفين الدوليين أيضا إلى تيمور الشرقية، وليقرر اللاجئون الباقون بحرية ما إذا كانوا يعودون إلى ديارهم.

علاوة على ذلك، بما يتفق مع نداء بعثة مجلس الأمن لاتخاذ خطوات لضمان الأداء الفعال للآليات الثنائية، فإن المفاوضات حول المسائل الناجمة عن نقل اندونيسيا سيطرتها على تيمور الشرقية، والاجتماع الكامل الأول للجنة الحدود المشتركة من المقرر عقدهما في الأيام القليلة القادمة - وبالتحديد، يومي ٣٠ و٣١ كانون الثاني/يناير. ونحن نأمل ونتوقع إحراز تقدم محدد في هذه المحادثات.

مهما شددت فلن أكون مبالغا في أن الأمل الكبير لتيمور الشرقية هو مستقبل مستقر يعني حدودا آمنة مع إندونيسيا، وأيضا إطارا لعلاقات صداقة ثنائية دائمة مع ذلك الجار – وربما سيكون عند خوسيه راموس – هورتنا ما هو أكثر ليقوله في هذه النقطة، لأنه زار جاكرتا مؤخرا. وبدون هذه الأسس لأمن إقليمي، ستظل تيمور الشرقية تحول موارد نادرة بعيدا عن مهام أكثر حسما بكثير.

وفي مجال إنفاذ القانون، أيضا، نتوقع أن تكون المساعدة الدولية مطلوبة فيما بعد نهاية هذا العام. وحتى بعد وضع تدابير للإسراع بتدريب شرطة تيمور الشرقية، نقدر أن هذه الخدمة لن تتمكن من العمل بمفردها حتى أواخر ٢٠٠٤. ولذلك تحتاج الشرطة المدنية الدولية إلى مواصلة اضطلاعها بولايتها الحالية الخاصة بأداء مهام إنفاذ القانون وتوفير التدريب لأفراد إنفاذ القانون من أبناء تيمور الشرقية حتى ذلك الوقت، وإن كان في أعداد متناقصة تدريجيا.

وفي هذا الصدد، ربما يكون من الجدير بالذكر الشواغل بخصوص الأسلوب الذي ننشر ونستخدم به موارد شرطتنا المدنية في عمليات حفظ السلام التي من هذا النوع – وهي عمليات تتحمل فيها مسؤوليات أعمال شرطة تنفيذية. واستنادا لخبراتي في كوسوفو وتيمور الشرقية على حد سواء، أرى بشكل متزايد أن فعالية الشرطة المدنية في هذه العمليات المعقدة لا يتم تعزيزها، وأن الوقت الذي يجب أن ننظر فيه في طرق إصلاح الممارسة الحالية قد حان. وأنا أعلم أن زملائي في إدارة عمليات حفظ السلام يفكرون في هذا الموضوع.

وفي الختام، لن يحكم على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية فقط من خلال عدد المدارس التي أعادت بناءها، أو أسطح المباني التي استبدلتها، أو حجم الانتخابات التي نظمتها أو السلام الذي حافظت عليه، وإن كانت هذه المنجزات حيوية. وإنما سيحكم عليها من خلال ما حققته الإدارة من نجاح في مساعدة أبناء تيمور الشرقية في تحقيق استقلالهم كسادة لمستقبلهم ودولتهم الديمقراطية المستقلة. الاستقلال، بطبيعة الحال، أكثر كثيرا من واقع سياسي؛ ولقد أظهرأبناء تيمور الشرقية، بشكل أكثر فعالية من كثيرين، أنهم كانوا دائما مستقلين عقلا وروحا. لكن هذه أيضا عملية، الإدارة المؤقتة جزء منها فقط. ومن الحيوي أننا – بعد البعثة، وبعد كل شيء استثمرناه نحن جميعا هنا في هذا الجهد لا نزال نشارك في إثراء هذه العملية من أجل تيمور الشرقية حتى تصبح على ما نتمناه جميعا لها ألا وهو تحقيق تقدم واستقرار على الصعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فييرا دي ميللو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي.

أعطي الكلمة الآن للسيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي وجه إليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مالوك براون (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأنها لسعادة غامرة وفرصة عظيمة أن أحضر معكم اليوم وأن أشارك في هذه المناقشة الهامة، وأشعر بالامتنان لكم على هذه الدعوة. وإذ أتكلم بصفتي مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأيضا كرئيس لفريق الأمم المتحدة الإنمائي، أعتقد أن الأمم المتحدة لا تواجه في الوقت الراهن اختبارا أكثر أهمية من مساعدة تيمور الشرقية على بناء دولة كاملة.

إنه اختبار، كما وصفه الممثل الخاص للأمين العام للتو، أحرزت فيه الأمم المتحدة بالفعل نجاحا كبيرا واستوعبت بعض الدروس الصعبة. واغتنم هذه الفرصة لأثني

بصورة خاصة على السيد سيرجيو فييرا دي ميللو على قيادته القوية والتزامه الشخصي الراسخ بالمساعدة في توجيه هذا البلد عبر تلك الفترة الانتقالية الصعبة. ونحن زملاؤه، فخورون به للغاية، وإن كان نجاحه ليس مفاجأة لنا. لقد كانت قيادته أساسية في توفير الاستجابة القوية، المنسقة من منظومة الأمم المتحدة. وكما يدرك المجلس، فقد نشطت وكالات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية في تيمور الشرقية منذ شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وهناك في الوقت الحالي تسع من الوكالات لها وجود في ديلي هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (بما في ذلك متطوعو الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وكما أشار السيد سيرجيو، فإن الفريق القطري للأمم المتحدة، الذي يترأسه منسق الأمم المتحدة الإنمائي، قد تمكن، كما ارجو، من توفير مورد ودعم فعالين للمساعدة في إنجاز المرحلة الأولى من فترة الانتقال إلى الاستقلال.

ونواجه الآن مسألة أصعب، كما أشير قبل قليل. إذ كيف يمكننا أن ندعم على أفضل وجه عملية المساعدة في انتقال تيمور الشرقية إلى درب التنمية المستدامة القوية؟ ويكمن الرد، في اعتقادي، في الانطلاق من العمل القوي الذي بدأته الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات من خلال مساهماتها، بدءا بالإشراف على إعادة التوطين وإعادة إدماج حوالي ١٧٥ ٠٠٠ لاجئ، إلى توزيع المعونة الغذائية على ١٨٠ ٠٠٠ من الضعفاء.

وقد بدأنا بالفعل العمل في بناء ذلك الجسر الهام بين أعمال الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية طويلة الأجل. وأنفقت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، حوالي ١٣٦ مليون دولار في تلبية الاحتياجات قصيرة الأجل، في الوقت الذي بدأت في بناء قدرة حقيقية من أجل المستقبل. وتشمل إنجازاتنا الجماعية التي تحققت حتى الآن إعادة تسقيف أكثر من ١ ٠٠٠ حجرة دراسة؛ وإعادة إنشاء نظام الرعاية الصحية وتشغيله، وإصلاح ست محطات لتوليد الطاقة و ١٢٠ كيلو مترا من الطرق؛ وتدريب ٢٠٠ من موظفي الخدمة العامة، من بينهم قضاة، ومدعون عامون، ومحامون، وإعادة تأهيل المحاكم؛ والتدريب الأساسي للشباب على إصلاح السيارات، والكهربائيين والنجارين، وإنشاء مراكز جديدة للعمالة؛ودعم ٦٠ من المنظمات الوطنية غير الحكومية؛ وتوفير المهارات التقنية والإدارية والتنظيمية من خلال ٥٠٠ من متطوعي الأمم المتحدة.

وبغية المساعدة في توجيه القرارات السياسية مستقبلا، أجرت أسرة الأمم المتحدة كذلك تقييما مفصلا لاحتياجات التنمية مستقبلا. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي بتقييم شامل للفقر، كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون قد استكمل تقرير التنمية البشرية الوطنية في وقت مناسب لإعلان الاستقلال. كما أننا نسعى جميعا للقيام بدور رئيسي في تنسيق العملية الإنمائية الجديدة، ودعم الوكالة التيمورية الشرقية للتنمية والتخطيط الوطني، الوليدة، والمساعدة في كفالة الاستجابة المتسقة من مجتمع المانحين.

ولكن، حين نتأمل فيما حققناه، علينا أن نكون أمناء وأن نعترف بما لم يتحقق بعد. فالأمم المتحدة كمنظومة قد واجهت وقتا صعبا في إحراز تقدم حقيقي في المجال الذي تشتد إليه حاجة شعب تيمور الشرقية: إلى بناء القدرة المؤسسية لإدارة بلده وتلبية احتياجات أفراده. وبالنسبة لدولة يبلغ تعداد سكانها ٨٥٠ ٠٠٠ نسمة، وبدأت فحسب بـ ٦٠ مدرسا مؤهلا للمرحلة الثانوية، و ٢٠ طبيبا ولا شيء

يذكر في إطار أنظمة الإدارة الفعالة، لا تزال المهمة جسيمة. ولكن، ينبغي أن يتجه التركيز في العملية الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، مستخدمة مهاراتها وخبراتها، على المساعدة في تطوير مؤسسات ديمقراطية سليمة وخدمات عامة قوية يمكن محاسبة المسؤولين عنها، مع الالتزام بالاستمرار كشريك كامل في التنمية.

ويشكل هذا النوع من بناء القدرات إحدى نقاط القوة الخاصة التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد خصصنا الممثل الخاص للأمين العام بأن تكون الوكالة الرائدة في بناء القدرات دعما للإدارة الانتقالية. وتحقيقا لهذا الغرض، قمنا بالفعل، وبالتشاور مع الوكالات الشقيقة وشركاء آخرين، بتطوير خطة عمل واسعة للمساعدة في تحقيق ذلك في تيمور الشرقية في مجالات أساسية، تتراوح من الدعم المباشر إلى القيادة للانتقال، والموارد البشرية، والمساعدة الانتخابية، وإنشاء نظام قضائي فعال.

ومن الواضح أن جدول الأعمال طموح للغاية، وإن كنت أعتقد أنه قابل للتحقيق. وهو يتيح إطارا واضحا لمنظومة الأمم المتحدة لإثبات كيف يمكننا التصدي لمثل هذه التحديات، بروح تقرير الإبراهيمي – بطريقة أكثر ترابطا تقوم على أهداف مشتركة. ونحن نلتزم بالعمل على نحو وثيق مع كل من مجتمع المانحين، ومؤسسات بريتون وودز – والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين لتحقيق ذلك.

ولكن، علينا نحن ومجلس الأمن هذا أن نواجه أيضا حقيقة أنه ليس التمويل في المستقبل هو الأمر الوحيد غير المؤكد، بل أن الموارد الكافية في الوقت الراهن لا يتم توفيرها لمهمة بناء القدرات، تلك المهمة الاستشرافية البالغة الأهمية. وفي الختام، أود أن أحث المجلس على المساعدة في التماس طرق جديدة إما لتكييف الترتيبات التمويلية الحالية أو إنشاء ترتيبات جديدة تضمن عدم إهمال نوع المسائل التي أشرت إليها، بل أنها ستوضع في صميم الاستعدادات للاستقلال.

إن تمويل تكاليف الإدارة الحالية دون الاستثمار في بناء الإدارة التيمورية الشرقية للمستقبل ينم عن قصر النظر، لكنه يشكل من عدة جوانب، صراحة، مجمل نهجنا الحالي. ونحتاج الآن إلى استراتيجية للتمويل والبرمجة تبني صوب الاستقلال، وتتجاوز الاحتياجات المتكررة الحالية.

خوسيه راموس-هورتا، صديقنا وزميلنا ووزير خارجية تيمور الشرقية في المستقبل، والموجود معنا هنا اليوم والذي أعتقد أنا وسيرجيو أننا نقر بأنه صاحب الصوت الحاسم في هذه القائمة بشأن احتياجات وأهداف التيموريين الشرقيين مستقبلا – وزملاؤه يحتاجون دعمنا في الغد أكثر مما يحتاجونه اليوم وليست هناك مهمة أكثر أهمية من مساعدتهم على بناء شعبهم ومؤسساتهم في تيمور الشرقية المستقلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كلاوس رولاند، المدير القطري لتيمور الشرقية، وبابوا غينيا الجديدة وجزر المحيط الهادئ، في البنك الدولي الذي وجه إليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل معقد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رولاند (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن تتاح لي هذه الفرصة لأخاطب مجلس الأمن. وباسم البنك الدولي، أود أن أعرب عن خالص امتناننا لرئيس مجلس الأمن على دعوتنا إلى حضور هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أسجل تقديرنا لتقرير الأمين العام، والعرض الذي قدمه ممثل الأمين العام والتحليل القيم الذي قدمه للتو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد شكلت الأمم المتحدة والأمين العام العملية التاريخية التي توشك على أن نشهدها، ورسما الطريق إلى مستقبل تيمور الشرقية كدولة مستقلة، ذات سيادة. ويثني البنك الدولي على هذا الإنجاز التاريخي الهام.

وتمثل تيمور الشرقية أهمية خاصة للغاية بالنسبة للبنك الدولي. وقد عملنا مع التيموريين الشرقيين وقيادهم والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن مسائل اقتصادية حتى قبل الاقتراع.

والواقع أننا بدأنا العمل معهم منذ بداية شباط/فبراير ١٩٩٩. وكنا هناك مباشرة بعد وقوع أحداث العنف. ويعلم كثير من الأعضاء أن المجلس اتخذ القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وذهبنا إلى هناك مع بعثة التقييم المشتركة التابعة لنا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد تابعنا العملية الانتقالية وعملنا عن قرب مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وأهالي تيمور الشرقية منذ ذلك الحين.

وأرى من دواعي الإنصاف أن نقول إن العملية الانتقالية في تيمور الشرقية قد حققت نجاحات كثيرة. وأهمها أن البلد يتمتع بدرجة عالية من الأمن الداخلي وتوجد علاقات جيدة على الأخص بين قوة حفظ السلام وبين السكان. وإنني أشيد في هذا الصدد، بالعمل الذي تقوم به قوة حفظ السلام والقوة التي سبقتها وهي القوة الدولية في تيمور الشرقية.

وقد نجحنا في استعادة الخدمات الحكومية الأساسية. وبدأنا بسرعة فاقت سرعة أي حالة أخرى من الحالات التي أعقبت الصراعات التي شهدناها في الماضي بتنفيذ برامج طويلة الأجل لإعادة التعمير. ولهذا فإننا ندين بالكثير لقيادة تيمور الشرقية ولشعبها والتزامهما ببناء الدولة الجديدة. ولكننا ندين بالكثير أيضا لسيرجيو دي ميللو باسم الأمم المتحدة ولتعاون أوساط المانحين الدوليين، وزملائنا في المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة. وأود أن أسجل مرة أخرى تقديرنا العميق لذلك التعاون.

وأرى أن هذه العملية، التي بدأت ببعثتنا المشتركة للتقييم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، قد أثبتت أن هناك روحا عظيمة للتعاون بين الشعب التيموري، والشركاء الدوليين والمنظمات الدولية. نعم لقد حققنا الكثير. وكانت العملية التي تمت في تيمور الشرقية، بالمعايير التاريخية، عملية جيدة للغاية. ونحن نسير على طريق النجاح. ولكن بإمكاننا أن نحسن أداءنا ويجب أن نحسنه. وينبغي أن نستفيد من دروس تجربة الثمانية عشر شهرا الماضية لكي نصبح في حال أفضل ونحن نمضي على طريق الاستقلال.

ومع كل هذا النجاح، كانت هناك توترات اجتماعية وسياسية. فإعادة التعمير وإعادة العمل بالخدمات الحكومية لم تفيا دائما بمستوى توقعات السكان. و لم تبددا دوما نفاذ صبرهم. وأحيانا لم يكن أهالي تيمور الشرقية أنفسهم يشعرون دائما بملكيتهم للعملية، بالدرجة اللازمة لكي يصبح الانتقال ناجحا. فلنبن على تجاربنا ولنغتنم الفرصة لنحسن أداءنا.

ونحن في البنك نقوم باستعراض عمليات الدعم الذي نقدمه. ونريد أن نعرف أين يمكننا إجراء التحسينات وسنعمل مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ومع أهالي تيمور الشرقية على التعلم من الدروس المستخلصة التي يمكن الاستفادة منها سواء في العمليات الحالية أو في التخطيط لتقديم الدعم فيما بعد الاستقلال. وسيبدأ هذا الاستعراض بعد أيام قلائل، وأنا واثق أنه سيوفر دروسا قيمة سنبحثها في الاجتماع المقبل للمانحين في كانبيرا في حزيران/يونيه، كما ذكر سيرجيو فييرا دي ميللو.

واسمحوا لي أن أشير إلى بعض هذه الدروس الأولية التي نرى لها أهمية فائقة، واسمحوا لي أن أحاول تقديم بعض الإجابات على المسألة المطروحة عليكم اليوم. في اعتقادي أننا بحاجة أولا إلى وضع خطة واضحة منظمة لمرحلة الانتقال والولاية المحددة لما بعد الاستقلال. وقد شهد العام الماضي استجابات سريعة ومباشرة للحالات المتأزمة وردود فعل حيالها. وقد كان هذا هو التصرف السليم. واسمحوا لي أن أكون واضحا تماما في هذا الصدد - وذلك في ضوء ضخامة التحدي الذي واجهه أهالي تيمور الشرقية وشركاؤهم الدوليون في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وما بعده.

ونحن بحاجة الآن لأن نتوخى بُعد النظر. وتبرز وثيقة اجتماع عملية البنك الدولي وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية والمانحين بعض العناصر الاستراتيجية، ولكن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهد لتحديد وتوقيت الخطوات الحاسمة الأخرى. وهذه التفاصيل ينبغي بلورتها في الأسابيع المقبلة، ولكنني أعتقد أن بوسعنا أن نميز بالفعل بعض الخصائص الرئيسية للخطة.

ولا بد من تنفيذ الخطة في أقرب وقت ممكن للتمكين من حشد الموارد المرجوة. وينبغي أن تركز الخطة على عدد صغير من الأهداف الأساسية، ولا تحاول التكفل بكل شيء. ويجب أن تكون جهدا تعاونيا يساهم فيه جميع الشركاء في التنمية. ولا بد أن يقدم لها أبناء تيمور الشرقية قوة الدفع بدعم من المجتمع الدولي. ولا بد من نشرها على نطاق واسع ومناقشتها على مستوى أهالي تيمور الشرقية وموظفي المنظمات الحكومية الدولية والشركاء في التنمية. وينبغي للجميع أن يتعرفوا على المسار الذي نسلكه. وأخيرا - وقد سبق لسيرجيو فييرا دي ميللو أن ألمح إلى ذلك - فالخطة بحاجة إلى إدارة قوية للرصد بغية تحويل ما يكتب على الورق إلى نتائج ملموسة على الأرض.

إن مجال الإدارة، كما ذكر المتكلمون السابقون سيتسم بأهمية فائقة في فترة الانتقال. وفي بيئة دمرت فيها الهياكل الأساسية ووسائط الاتصالات وانهارت فيها الدولة انهيارا كاملا، يستغرق إنشاء وظائف حكومية وقتا أكثر مما كان متوقعا. وقد انطوى ذلك على نقاط اختناق حساسة فيما يتعلق بالتوظيف والشراء، وهي نقاط اختناق نوشك على اجتيازها.

وتحتاج إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والإدارة التيمورية الآخذة في الظهور إلى فسحة من الزمن لإيجاد طريقة للعمل معا وللتغلب على المسائل القانونية والتنظيمية الصعبة لتحسين الفعالية. ومن الأهمية بمكان لنجاح أول حكومة مستقلة لتيمور الشرقية أن ترث إدارة ذات نظم تتسم بالكفاءة، وموارد بشرية قادرة، ودورا واضحا، ومبادئ للمساءلة، إدارة خالية من الفساد والتدخل السياسي الذي لا مبرر له. ويجب أن يشارك أهالي تيمور الشرقية مشاركة كاملة بالفعل في الإدارة المؤقتة في الفترة التي تمتد من الآن وحتى الاستقلال كي يضمنوا أن الدولة التي يجري بناؤها هي الدولة التي يريدونها في المستقبل.

ويتطلب تسليم السلطة الإدارية على نحو سلس بذل جهود متضافرة في مجال التوظيف وبناء القدرات المؤسسية والبشرية على مدى الشهور المقبلة، فضلا عن التخطيط المسبق السليم لتقديم المساعدة التقنية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وعلينا أن ندرك أن الاستقلال الحقيقي ليس سياسيا فحسب، بل هو اقتصادي أيضا. ولا بد أن يستند استقلال تيمور الشرقية إلى إدارة مالية سليمة تقيم توازنا بين الإيرادات والإنفاق من أجل التنمية المستدامة الطويلة الأجل. والسلطة المالية المركزية ووكالاتها التخطيطية والإنمائية الوطنية هي المحرك الأساسي الذي ينبغي توجيه الدعم عن

طريقـه في المسـتقبل لتحقيـق الاسـتدامة. وهـذه هـي رسـالة اجتمـاع المانحين في بروكسـل. ويسـتند التعـاون بـين الأمـم المتحدة، والقيادة الوطنية، ومؤسسـات بريتـون وودز إلى هـذا الإدراك. ولا بـد أن ندمـج التخطيـط الاقتصــادي والإداري والسياسي على نحو وثيق أكثر ممـا كـان عليـه الحـال قبـل الاقتراع.

إن تيمور الشرقية بحاجة إلى دولة قادرة، كما تحتاج إلى مجموعـة مسـتدامة مـن الأطـر الماليـة والإداريـة العامـة. واحترام رغبـة قيادة تيمـور الشـرقية في أن تـرث دولـة غـير مترهلة له أهمية أساسية في هـذه الفـترة. وينبغي أن نهتم على الأخص بتجنب الاضطلاع بمشاريع رأسمالية غـير مسـتدامة لا يمكـن للدولـة أن تبقي عليـها مسـتقبلا. وينبغـي أن نركـز على مجموعـة واضحـة مـن الوظـائف والوكـالات الحكوميـة تكون ملائمة لدولتها النامية. ولا ينبغي أن نكرر حالة تكاثر الوكـالات، كما هـو الحال في كثير من البلدان الأكثر ثراء ونموا.

والاسـتقلال الاقتصـادي ينطبـق علـى الأفـراد كمـا ينطبق على الـدول. وعندما أزور مقاطعات تيمور الشـرقية، يخبرني الأهـالي على مختلف مشاربهم أنهـم يريـدون اسـتقلالا غير معتمـد على المعونـة. وإنما يريـدون أن تتـاح لهـم الفرصـة للعمل، والبدء بتنفيذ أنشطة اقتصادية صغيرة، وبيع منتجاتهم الزراعيـة. كمـا أن إنعـاش القطـاع الخـاص لـه أهميـة جوهريـة. وهو مهم أيضا لأن انسحاب كثير من الموظفين الدوليين في الأشـهر المقبلـة سـيؤدي إلى فقـدان بعـض الوظـائف في الوكالات العامة وفي قطاع الخدمات في المدن.

وعلينـا أن نـأخذ هـذه الحقـائق علـى محمـل الجـد لا بسـبب المشـاق التي ستخلّفها للأفراد، وإنما أيضـا بسـبب الصلات التي تربط بين الأمن والتنمية الاقتصادية. فالمزيد من فرص العمـل، وازديـاد النـاتج الزراعي، وإيجـاد قطـاع خـاص قوي، وفاعلية الهياكل الأساسية، عوامل تساعد على ضمـان انتقـال سياسـي يتسـم بالاستقرار. كمـا ستبين للأهـالي أنهـم يجنون المكاسب من العيش في تيمور الشرقية المستقلة.

وعلـى الجـانب السـلبي، البطالـة والهيـاكل الأساسـية المتهالكـة، على النقيض، سوف تعمل على زعزعـة استقرار عملية الانتقال السياسي. وحتى يتـم ضبط الربط بين التنمية الاقتصادية والانتقـال السياسـي نجد أن التزامن هـو التحـدي الرئيسي لكل العناصر الفاعلة حول هذه الطاولة وفي المجتمع الدولي.

وينبغـي أن نعمـل مـع القيـادة التيموريـة ومـع إدارة الأمـم المتحـدة الانتقالية في تيمـور الشـرقية ومـع زملائنـا في صنـدوق النقـد الـدولي لضمـان وجـود قـوة الدفـع الاقتصاديـة الملائمـة قبـل الانتقـال ولزيـادة مخصصـات الميزانيـة للخدمـات الاجتماعية والهياكل الاقتصادية الأساسية.

وسـوف يتصـف الشـهر القـادم بـالتحدي، ونحـن مستعدون في البنـك الـدولي للمسـاعدة بكـل وسـيلة ممكنـة. فبالإضافـة إلى دعمنـا المسـتمر، إلى جـانب المـانحين الآخريـن للصندوق الاستئماني لتيمور الشـرقية، سـوف نقـدم المسـاعدة للخدمـة المدنيـة والأجـور والهيـاكل المسـتدامة ماليـا. وسـوف نقدم المساعدة في وضع استراتيجيات لمكافحـة الفسـاد، وهـي ذات أهمية حيوية في توفير بيئة سليمة للقطاع العام. وسـوف نعمـل مـع السـلطة المالية المركزيـة لتحسين عمليـات الميزانيـة، ونود أن نرى الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية يشارك في آلية لدعم ميزانية أكثر تكاملا واستدامة للحكومة الجديدة.

وفي الشهور القادمة سوف نناقش الخيارات في هـذا الصدد مع التيموريين، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، والأمـم المتحـدة، والأهـم مـن ذلـك مـع مـانحي الصنـدوق الاسـتئماني لتيمور الشرقية، والذين أشكرهم بحرارة على دعمهـم خـلال الشهر الماضي وأدعوهم إلى تقديم الدعم في الشهر القادم.

أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة الفريدة لنا لكي نخاطب مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لويس فالديفييزو، المستشار في إدارة منطقة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي، الذي وجه إليه المجلس دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديفييزو (تكلم بالانكليزية): أستمد سعادة وامتيازا كبيرين من فرصة مثولي أمام المجلس اليوم والإسهام في هذا النقاش الهام. وإنه لمن المعروف تماما أننا فخورون للغاية بأن نعمل مع قيادة الأمم المتحدة في مساعدة التيموريين الشرقيين في طريقهم نحو الاستقلال وأن نحاول إرساء الهياكل اللازمة لتأمين رفاهة مجتمعهم في المستقبل.

لقد تركز دور صندوق النقد الدولي في تيمور الشرقية على مساعدة الإدارة الانتقالية في وضع إطار اقتصادي كلي لتوجيه صنع القرار الاقتصادي وبناء القدرة الاقتصادية، بما في ذلك تطوير المؤسسات والمهارات، من أجل المساعدة في ضمان التنفيذ السليم للسياسات الاقتصادية والاستخدام الفعال للموارد التي تتاح لتيمور الشرقية وخضوعها للمحاسبة السليمة.

ولقد كان الدعم المقدم متخصصا تماما. فالدعم الذي قدمناه في إطار الاستراتيجيات التي أوصينا بها يتجاوز مستوى عملية الانتقال السياسي. والفكرة هي وضع إطار يدوم إلى ما بعد الاستقلال، وبالتالي فهناك أهمية قصوى في أن يكون كل ما يتم إنشاؤه حتى ولو في الشهر الأول، سليما بدرجة كافية بحيث يتحمل جميع الصعوبات المتوقع مواجهتها في المستقبل خلال العملية الانتقالية.

وسوف يواصل صندوق النقد الدولي التشديد على الحاجة إلى سياسات اقتصادية كلية ثابتة ومقنعة طوال الفترة الأولى من الإغاثة الإنسانية، والإدارة الانتقالية اللاحقة لها، وتيمور الشرقية المستقلة في المستقبل، وسوف نواصل التشديد على الحاجة إلى تعزيز بناء القدرة وإيجاد الحوافز الكافية للقطاع الخاص، لأننا نعتقد بشدة أن تنمية قطاع خاص نشط سوف تكون المحرك للنمو والازدهار والإمكانية الوحيدة لمكافحة الفقر في تيمور الشرقية.

وهناك ثلاثة عناصر مكونة للاستراتيجية التي تم وضعها بالمشاركة مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، والتيموريين الشرقيين، ومؤسسات أخرى، ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وبالتشاور المستمر مع مختلف المانحين وأعضاء المجتمع المدني. أحدها هو ضمان وجود نظام للدفع. فبعد الدمار الشديد الذي حصل في أيلول/سبتمبر الماضي لم يكن هناك نظام مصرفي ولا أي احتمال لإجراء أية معاملات مالية معقولة. ولذلك كان هذا أحد العناصر الهامة. وأعتقد أننا أحرزنا تقدما كبيرا سوف يدوم لسنوات. ومن الواضح أن هذا النظام سوف يخضع للمراقبة المستمرة وسوف يتطلب تعديلات إضافية للتأكد من أن الأمور تسير على ما يرام.

والعنصر الثاني الهام في استراتيجية ضمان الإدارة الاقتصادية الكلية الملائمة هو وضع إطار مالي أساسي. وكانت الخطوتان المهمتان في ذلك هما إنشاء سلطة مالية مركزية، تصبح في نهاية المطاف وزارة المالية، والأهم اعتماد ميزانية مستدامة وموحدة. وهذه الميزانية هي الميزانية الوطنية. فهي ليست ميزانية الأنصبة المقررة، ولا هي الميزانية التي تدعم عمليات الإدارة الانتقالية. إنها الميزانية التي تدعم عمليات الإدارة المحلية. ونحن نركز كثيرا على ذلك، إلا أننا وسعنا أيضا منظورنا للتأكد من أننا نرصد عن كثب تدفق

الموارد إلى البلد، حيث أن الكم المفرط من الموارد يفتح المجال أمام حصول ارتباكات.

ولقد كانت هناك تطورات هامة وكبيرة، تم تسجيلها على نحو جيد ويمكن إيجادها على مواقع الانترنت للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووكالات أخرى مختلفة لديها مواقع على الشبكة وعليها كل التقارير المتنوعة، ولذلك لن أخوض في التفاصيل الخاصة بالإنجازات التي تحققت خلال الشهور الخمسة عشر الماضية من الاتصال المستمر مع تيمور الشرقية. ولكن دعوني أعرض مجرد حفنة منها أعتقد أنها على درجة كافية من الأهمية بحيث تستحق أن نتذكرها وأنها، كما قلت في البداية، ترتفع فوق مستوى المدار السياسي.

التطور الأول هو اعتماد عملة كوسيلة دفع، وتصميم إطار لتشغيل المصارف. ويوجد بالفعل مصرفان يعملان الآن، ونأمل أن يكون هناك المزيد في المستقبل. وهناك عدد من المبادرات لإنشاء مؤسسات مالية جزئية، ويوجد أيضا بعض الاهتمام بإنشاء مكاتب لصرف العملة الأجنبية.

وفي الوقت الحاضر، لا توجد مشكلة بخصوص قضية السياسة النقدية، حيث أن العملة المختارة للمرحلة الانتقالية هي الدولار الأمريكي. وسيترك الأمر لحكومة مستقلة لتيمور الشرقية في المستقبل لكي تقرر ما إذا كان تنظيم نقدي مختلف يناسب أهدافها.

وفيما يتعلق بالتطورات المالية، كانت هناك، لأول مرة، ميزانية أولية. إن تقديم ميزانية أولية في بداية عمليات بلد بعد الصراع هو تطور بالغ الأهمية. ولقد كانت ميزانية بدائية، ولكنها رغم ذلك دليل إرشادي ساعد على الأقل في تخصيص الموارد بأسلوب معقول إلى حد ما. وهي أيضا تقتضي الخضوع للمساءلة وهو أمر بالغ الأهمية.

وبعد ذلك، وبمساعدة من الحكومتين اليابانية والاسترالية أساسا، تم تعيين موظفين للهيئة المالية المركزية، كما خُصص لتيمور الشرقية فريق قوي معني بالميزانية، لفترة ١٥ شهرا بصفة مبدئية. وقد ساعد أولئك الناس في إنشاء عملية شاملة للميزانية، ونحن الآن على وشك البدء في مناقشات بشأن ميزانية السنة المالية ٢٠٠١ - ٢٠٠٢. وأعتقد أن ذلك كان مهما ومهما جدا. وأقول إن هناك عيوبا في تصميم الميزانية تحتاج إلى معالجة، ولكن ذلك سيأتي مع الوقت والتجربة. وفضلا عن ذلك، أنشأنا هيئة إدارية للضرائب، تعمل على تنفيذ سياسة يجري تصميمها بالتشاور مع المجلس الوطني، ومن خلال مناقشات في المحافل العامة. وقد أحرز بعض التقدم أيضا في هذا المجال الهام.

وأظن أن بعض المناقشات أجريت بشأن مسألة المشاركة والملكية؛ ومن المشجع أكثر وأكثر ملاحظة أن أهالي تيمور الشرقية بدأ اهتمامهم يزداد قوة، وأصبحوا مجهزين بشكل أفضل من خلال الدعم الذي يتلقونه من المانحين في شكل مساعدات فنية، وبدأوا يطورون آراءهم الخاصة فيما يتعلق بمختلف البدائل المطروحة عليهم بالنسبة لنظام الضرائب، ونظام التعريفات العامة للمرافق، وما إلى ذلك.

أما تنفيذ الميزانية فهو أمر آخر، ذلك أنه لا يتوقف على وجود ميزانية فحسب، بل يتوقف أيضا على وجود وكالات للإنفاق. وهذا يتطلب المزيد من العمل. وكما أشار السيد روهلاند، فإنهم يواجهون صعوبات إضافية في مجال المشتريات. هناك إذن بعض الصعوبات في تنفيذ الميزانية، وسيتسنى التصدي لها على ما نأمل. ولكن هذين التطورين في الإدارة المصرفية والمدفوعات - فليس هناك إدارة نقدية بالمعنى الحقيقي - وفي الإدارة المالية، تطوران مشجعان. وأعتقد أنهما سيحتاجان إلى مساعدة في المستقبل، ونحن على أهبة الاستعداد لدعم الأمم المتحدة إلى حين نقل الإدارة إلى

حكومة تيمورية شرقية جديدة، ودعم حكومة تيمور الشرقية المقبلة.

وفيما يتعلق بالتطورات في مجال بناء القدرات فسوف نركز مبدئيا على تشغيل المؤسسات التي نرى أنها أساسية للإدارة الاقتصادية. وقد قدمنا مساعدة فنية شاملة، وأعتقد أن أحد الدروس المهمة التي استخلصناها من هذه الحالة، هو أن هناك مسودات مفصلة جدا عن كيفية إدارة هذه المؤسسات، وما هي الوظائف المطلوبة منها والأشخاص المطلوبين لها. وأعتقد أننا نقترح حاليا، أن يكرر هذا النموذج، إن جاز القول، بالنسبة لمؤسسات اقتصادية أخرى يجري إنشاؤها، مثل وكالة التخطيط الوطنية ووزارة الاقتصاد، لأن من الأهمية القصوى بمكان أن نعرف سلفا ما هو المطلوب في مجال الخبرة، ونوع المؤسسات التي يجري إنشاؤها، وما هي المتطلبات التي نحتاجها اليوم وفي المستقبل أيضا. وكما ذكر متكلمون سابقون، فمن المهم للغاية ألا ننشئ شيئا يصبح من الصعب الإبقاء عليه فيما بعد، وبخاصة في وقت بدأ فيه الكم الضخم من الدعم الخارجي يتناقص.

ونسلّم بأن عملية بناء القدرات الإدارية لتيمور الشرقية في مجال الإدارة المالية الكلية كانت بطيئة. فهو مجال متخصص بمعنى الكلمة؛ ويحتاج إلى بعض الوقت. ونحن نحاول في الوقت الراهن أن ننسق على نحو أوثق مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، ومع وكالات أخرى، لضمان أن يكون لدينا أسلوب منهجي يمكننا من أن نوظف في الأشهر المقبلة أشخاصا مؤهلين في هذه المجالات الحيوية من إدارة الاقتصاد الكلي. وقد بدأنا فعلا في تنظيم بعض الدورات الدراسية الشاملة في سنغافورة. ولدينا معهد إقليمي. ونحاول إنشاء نهج لتوفير التدريب في موقع العمل. كما أن جميع الخبراء الذين زكّتهم مؤسستنا لديهم، كجزء لا يتجزأ من اختصاصاتهم، تفويض ببناء القدرات، ويتحملون مسؤولية القيام، أثناء إقامتهم في تيمور الشرقية، بالتعرف على النظراء المحليين وتدريبهم، حتى يكونوا قادرين في نهاية المطاف على تولي مسؤولياتهم، حتى وإن كنا نتوقع سلفا أن تظل مجالات الخبرة هذه تحتاج إلى دعم متواصل في غضون عدد من السنوات المقبلة.

ما هي التحديات الرئيسية التي نتوقعها في المستقبل؟ وأفهم أن رئيس المجلس أراد أن تركز المناقشات على المستقبل، ولكني رأيت من المهم أن ننظر إلى الماضي، وخاصة في المجال الذي يخصنا، لأننا حقا لا نعتقد أن علينا أن نغير مسلكنا مع قدوم الاستقلال، ما دامت المؤسسات التي أنشئت، كما قلت، ستكون مطلوبة في أي اقتصاد يعتمد على السوق. وأرى أن المهارات التي يجري تطويرها ستكون ضرورية في المستقبل. فالسياسات قد تتغير، وحينئذ ستقوم الحاجة إلى تطوير قدرة تحليلية، وضمان أن يستوعب التيموريون النصيحة وأن يعتمدوها ويعتنقوها، لأن آخر ما نحتاجه هو أن يشعروا بأن الأمور تفرض عليهم فرضا. وأعتقد أن من المهم إلى أقصى حد أن يكونوا مقتنعين بأي شيء يعتمدونه، وأن يأتي بمبادرة منهم. وهذا الحوار مهم إذن، وسيحتاج إلى وقت. وسيكون أبطأ من المسائل الأخرى التي اعتدنا عليها. ولكني أعتقد أن الحوار مهم، وعلينا أن نتحلى بالتسامح والصبر.

أما التحديات التي نتوقعها في المجال الاقتصادي، فهي توجد أساسا في مجال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. وأظن أن أناسا كثيرين يرون من السابق لأوانه في بعض الأحيان أن نتحدث عن مسائل اقتصادية في حالة ما خرجت لتوها من صراع؛ ولكن ذلك غير صحيح على الإطلاق، لأن ما يحدث عادة هو أننا نتعجل الأمور، ونتخذ قرارات قد نندم عليها فيما بعد. وأحد شواغلنا الرئيسية، مثلا، هو سياسة الأجور. ففي بعض الأحيان، يدفعنا ضغط الظروف إلى توظيف أي شخص متاح في لحظة ما، وأحيانا نحكم

على كفاية سياسة الأجور بمقارنتها بهدف محاولة جلب أشخاص مؤهلين لنستعين بهم بأسرع ما يمكن. ولكننا في هذه الأثناء قد نشوه سياسة الأجور لحكومة تيمور المستقلة المقبلة. وهناك احتمال آخر هو أن نبدأ في تنفيذ مشاريع قد تصبح مع مرور الوقت مكلفة أكثر مما ينبغي. وهذا شيء يتعلق بكامل مسألة الاستدامة مع مرور الزمن. وليس من السابق لأوانه، إذن، أن نثير مسائل تتعلق بالاستدامة، فهذا أمر يشغلنا تماما. وأعتقد أن التحدي بالنسبة لتيمور الشرقية هو أن تواصل استعراض كل قرار يتخذ وأن تفهم ليس فقط مزاياه القصيرة الأجل، بل أيضا الآثار التي ستترتب عليه في المستقبل. وقد أثرنا هذا الموضوع في اجتماعات مع المانحين. فهناك مساعدات ثنائية تقدم بسخاء، ولكننا نطلب إلى المانحين أن يكونوا محددين قدر الإمكان فيما يتعلق بما هم على استعداد لتقديمه اليوم، وكذلك بالنسبة للتكاليف المتكررة المطلوبة للإبقاء في المستقبل على ما يُشرع فيه اليوم.

وحتى إذا كان صديقنا سيرجيو فييرا دي ميللو يقول إن الميزانية قاسية، فأعتقد أنها ميزانية واقعية وتتسق مع توفر الموارد اليوم، ومع إمكانات البلد في الأجل المتوسط. وهذا بالتحديد ما يدفعنا إلى أن نسأل أنفسنا باستمرار أليس من الممكن أن يكون شيء ما مفيدا اليوم، ويصبح غدا باهظ التكاليف! وينبغي ألا تمنعنا تلك القضايا من اتخاذ قرارات؛ وأنا أعتقد بأنه لا بد من اتخاذ قرارات.

من أجل ذلك ثمة تحد هام جدا يتمثل في مواصلة بحث قضايا الاستدامة الهامة للغاية من أجل تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. وبدون تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي لن يكون بمستطاعنا أن نتوقع تحقيق النمو أو نصبح في موقف يسمح لنا بمعالجة مشاكل الفقر الخطيرة.

والتحدي الآخر هو بناء القدرات. لقد شعرت بسرور بالغ بعد أن استمعت إلى صديقنا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أوضح لنا أن البرنامج مخول بولاية لمعالجة هذه القضية الهامة جدا. ونحن على استعداد لتعاون مع البرنامج في كافة مجالات خبرتنا. وسوف نواصل دعم الأمم المتحدة وأصدقائنا التيموريين في حكومة تيمور الشرقية المستقلة في المستقبل بكل ما يتيسر لدينا من موارد.

والتحدي الرئيسي النهائي هو تقديم حوافز ملائمة للقطاع الخاص. وأعتقد أن لدينا الآن فرصة فريدة للابتعاد عن الهيكل الحكومي التقليدي الذي أنشئ في العهد الإندونيسي وورث عنه - أي هيكل حكومة كبيرة. وأعتقد أن هذه فرصة جيدة جدا. ولكن، بغية تقديم حوافز ملائمة من أجل تطوير القطاع الخاص، لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير. ولقد قدمنا في منشورين بالتفصيل الخطوات الفورية التي نعتقد بضرورة القيام بها. ويسعدني أن أقدم إلى جميع أعضاء المجلس الإسناد المرجعي لهذين المنشورين اللذين يمكن الرجوع إليهما في موقعنا على الشبكة.

ونعتقد بأنه كي يتسنى توفير حوافز ملائمة، ثمة حاجة فورية ليس إلى المحافظة على الاستقرار والاستمرار في وضع ميزانية مالية معقولة واتباع نهج مالي معقول فحسب؛ بل إن من الأهمية أيضا التحرك بقوة لوضع التشريع الأساسي الذي لا وجود له حتى الآن، بل ينبغي أيضا عدم التوقف عند مستوى التشريع. وفي هذا الصدد، أوافق تماما على ما صرح به السيد فييرا دي ميللو، ومفاده أن إنفاذ القوانين له نفس أهمية وضع القوانين، ولذلك، يتعين أن يمضي تطوير الهيئة الفضائية جنبا إلى جنب مع تطوير الهيئة التشريعية. وعلى وجه التحديد بخاصة، نحن نشعر بقلق بالغ إزاء الحاجة إلى القيام على جناح السرعة بتطوير القانون التجاري، ووضع مدونة قوانين العمل والعمال وقانون الاستثمارات الأجنبية، لأنه بدون هذه المتطلبات والأطر القانونية الأساسية

وبدون ضمان حماية حقوق المستثمرين، لن نحصل على استجابات ملائمة.

ونراقب أيضا باهتمام كبير النهج المتبع في التحول السياسي. وسوف يساعدنا ذلك لأن حالة عدم اليقين على الصعيد السياسي تؤثر أيضا على قرارات الاستثمار. ولكني أعتقد أن السيد سيرجيو فييرا دي ميللو تكلم عن عاملين هامين هما مشاركة التيموريين الشرقيين في عملية اتخاذ القرارات وفي الجهد التشريعي. ويوضح هذان العاملان أكثر فأكثر الاتجاه الذي يحتمل أن يمضي البلد فيه، مما يوفر بدوره بعض الضمانات لبعض المستثمرين الذين يقومون بالفعل حاليا بتحليل الإمكانات.

ونعتقد بأنه ينبغي بذل قصارى الجهود لتوفير حوافز ملائمة للمبادرات الخاصة. وأرى أننا، بدون ذلك، نواجه خطر تهيئة بيئة تضطر الحكومة فيها إلى تحمل التزامات أعتقد أن التيموريين الشرقيين لديهم فرصة فريدة تتيح لهم عدم تقديم تلك الالتزامات إلى الحكومة. الأمر الذي يتناقض مع ما كان عليه الحال بصورة تقليدية.

ومرة أخرى، أعرب عن التقدير العميق بالفعل لدعوتي إلى التكلم أمام المجلس. وأعرب عن سرورنا البالغ ونحن على استعداد للتعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأصدقائنا التميوريين، وجميع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسة الشقيقة، البنك الدولي، والمانحين. ويسرنا أن نرد على أية أسئلة وأن نجري مناقشات ثنائية بشأن أية قضايا أخرى قد تكون لدى أي عضو من أعضاء المجلس أو أن نقدم المزيد من الإحاطات الإعلامية المحددة حسب الاقتضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو السيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة، الذي قدم إليه المجلس الدعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد هولكيري، أود أن أعرب عن الشكر بخاصة للسيد هولكيري الذي خصص فترة من الوقت بالرغم من كثرة مشاغله ومسؤولياته ليدلي بكلمة أمام المجلس. ونادرا ما تكلم رؤساء الجمعية العامة أمام المجلس. وفي الواقع، تبين لنا بعد البحث أن آخر مرة حدث فيها ذلك ربما كانت في عام ١٩٤٦ - أي قبل ٥٤ سنة. لذلك فإن المناسبة تاريخية إلى حد ما.

أدعو السيد هولكيري ليدلي ببيانه.

السيد هولكيري (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى صوتكم يا سيدي الرئيس في التعبير عن التعازي لشعبي الهند وباكستان.

ويشرفني أن أشارك في هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن تيمور الشرقية. وأشكركم بخاصة يا سيدي الرئيس على جهودكم لتمكيني من مخاطبة المجلس. مشاركتي في هذه المناقشة هي جزء من الجهود الرامية إلى إقامة المزيد من التعاون والتنسيق بين الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة والأطراف الفاعلة.

لقد قمت بزيارة لمدة أسبوع كامل إلى منطقة جنوب شرقي آسيا في الفترة من ١٠ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، زرت فيها سنغافورة وتيمور الشرقية وإندونيسيا. وكانت هذه الزيارة تلبية لدعوة تلقيتها من حكومتي سنغافورة وإندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وعقدت في تيمور الشرقية، سلسلة من الاجتماعات في ديلي، تم خلالها إبلاغي بصورة مكثفة عن أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من الممثل الخاص للأمين العام وموظفين آخرين في الإدارة. وتقابلت أيضا مع قادة سياسيين محليين، بمن فيهم إكسانانا

غوسماو، فضلا عن قائد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ورئيس الشرطة المدنية. وأخيرا، أتيحت لي فرصة لمقابلة رؤساء المكاتب التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومع ممثلي الوسط الدبلوماسي المحليين.

وإضافة إلى برنامجي في ديلي، قمت، لمدة نصف يوم، بزيارة إلى سوائي موقع المذبحة التي حدثت في عام ١٩٩٩، وهناك أخبرت بشأن شتى جوانب عمليات الإدارة المركزية وقوات حفظ السلام في القطاع الغربي. وفي سوائي، أجريت مناقشات مع أعضاء المجلس الاستشاري في المنطقة ومع ممثلين محليين آخرين.

ويمكن الاطلاع على سرد مفصل عن زيارتي، بما في ذلك قائمة بكل الاجتماعات، في موقعي على الشبكة.

أود في البداية أن أثني على النساء والرجال، المدنيين والعسكريين، الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، كما أثني على قيادة السيد فييرا دي ميللو. إن أوضاع العمل - بالمعنيين المادي والسياسي، على حد سواء، في منطقة البعثة صعبة جدا. ومن الأهمية أن تحصل البعثة على كل الدعم الضروري من المقر لكي تتغلب على تلك الصعوبات. وإضافة إلى ذلك يتسم التعاون الوثيق بين جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في هذه البعثة الشاملة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بالحيوية من أجل الوصول إلى نتيجة ناجحة.

وكان الغرض الأساسي من زيارتي إلى تيمور الشرقية هو مراقبة طريقة عمل عملية سلام شاملة ومعقدة في الميدان، وذلك في ضوء المناقشات التي أُجريت مؤخرا بشأن تقرير الإبراهيمي. ولقد تمكنت خلال هذه الزيارة من القيام بصورة مباشرة بتقييم الحالة في تيمور الشرقية.

توجد في تيمور الشرقية فجوة واضحة بين توقعات السكان المحليين وما يمكن توقعه من عملية مضنية بطيئة لبناء الدولة. وهذه الفجوة توجد بصورة عامة في حالات ما بعد الصراعات. وهي توجد على مستوى كل من القاعدة الشعبية العريضة، مثلما ينم عنه صدى الاهتمامات اليومية التي أعرب عنها الأشخاص الذين قابلتهم في سوائي، والمستوى السياسي حسبما ينعكس في النداءات المتزايدة فيما بين القادة السياسيين المحليين من أجل التحرك قدما نحو الاستقلال الفوري.

هذه الرغبة في التوصل إلى حل فوري يمكن فهمها في بلد لم يتمتع على الإطلاق في التاريخ المسجل بالاستقلال الذاتي وبحكم ديمقراطي. ولكن ينبغي تلطيف هذه الرغبة بإدراك أن بناء مؤسسات ديمقراطية، حتى في ظل أفضل الظروف، عملية معقدة ودقيقة. غير أنني على يقين من أن الشعب في تيمور الشرقية، الذي تقع عليه المسؤولية النهائية عن مستقبل بلده، سوف يتذكر ذلك، خلال الأشهر القادمة، مع زيادة اقتراب الموعد السياسي لتحقيق الاستقلال. وفضلا عن ذلك، أنا واثق من أن المجلس سوف يأخذ ذلك في الحسبان في مداولاته بشأن هذه القضية.

ويواجه المجتمع التيموري الشرقي قضية جوهرية هي قضية العدالة إزاء المصالحة. وهناك فيما يبدو استعداد حقيقي وجدير بالثناء فيما بين القادة السياسيين للتحرك نحو المصالحة الوطنية، مع ضم إلى أقصى حد ممكن العناصر السابقة المؤيدة للاستقلال الذاتي الموجودة حاليا في تيمور الغربية. وفي الوقت نفسه، ثمة رأي قوي، لا سيما على مستوى القاعدة الشعبية، يطالب بالعدالة كشرط مسبق لأي مصالحة حقيقية. وأرى، أن تلك الآراء غير متساوقة. السعي من أجل إعمال العدالة أمر جوهري لبناء الدولة ولأي عملية سلام تضطلع بها الأمم المتحدة. ولا بد من تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة لمحاكمتهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي العمل بنشاط لتعزيز المصالحة.

وبالرغم من التقدم المحرز الجدير بالثناء، سوف تحتاج تيمور الشرقية إلى مساعدة المجتمع الدولي ووجوده لفترة طويلة قادمة، وذلك لمواصلة المحافظة على السلام، ودعم التعمير وبناء الدولة، على حد سواء. وليس بمستطاعنا أن نخرج من تيمور الشرقية قبل الموعد الملائم أو بدون استراتيجية حسنة الإعداد. فتيمرة الإدارة المحلية ضرورية وينبغي السعي بقوة لإتمامها. ولكنها لن تحل تماما محل الوجود الدولي في المستقبل القريب.

ولا تزال ثمة حاجة حتى الآن إلى عملية حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة لضمان سلامة وأمن السكان وضمان الاستقرار الشامل في البلد. ومن غير الواقعي بل إنه من باب عدم المسؤولية أن يتوقع المرء خروجا سريعا أو يخطط له. وأؤكد أيضا على ضرورة توفير الموارد للبعثة بحيث تلائم ولايتها وضرورة أن تقدم تلك الموارد من الأنصبة المقررة. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييدي لطلب المجلس من أجل الإذن له بالمزيد من المرونة في استخدام الموارد من الأنصبة المقررة المخصصة لعمليات حفظ السلام المعقدة مثل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ومرة أخرى أسترعي انتباه هيئات الجمعية العامة ذات الصلة إلى هذا الطلب.

وتثير الحالة على طول الحدود بين تيمور الغربية وتيمور الشرقية قلقا بالغا. وبالرغم من أن الفرصة لم تتح لي لزيارة تيمور الغربية، أصبح واضحا أنه لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير لنزع أسلحة الميليشيات وتسريحها. ومن الضروري القيام بذلك حتى يتسنى للأمم المتحدة أن تعود إلى تيمور الغربية لتعالج مشكلة اللاجئين. ولا غنى عن ذلك أيضا كي يتسنى وضع نهاية للعنف ضد السكان المدنيين، بمن فيهم النساء.

وأود أن أشير إلى أنني تلقيت، أثناء المناقشات التي أجريتها في جاكارتا مع رئيس الجمهورية ووزير الخارجية وموظفين آخرين رفيعي المستوى، تأكيدات بشأن تعاونهم وعزمهم على تسهيل عودة اللاجئين. ولقد أعربوا عن أملهم في أن تتمكن الأمم المتحدة، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في وقت قريب من العودة إلى تيمور الغربية. وأكدت من جانبي، على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) على نحو صارم. وأعربت أيضا عن الأمل في أن تستمر العلاقة بين إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قائمة على أساس البيان المشترك الصادر في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ ومذكرة التفاهم الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ومرة أخرى عبر الأشخاص الذين تحدثت إليهم عن التزامهم بعلاقات حسن الجوار مع تيمور الشرقية. وعلى غرار أية عملية سلام تقوم بها الأمم المتحدة، يعتمد نجاح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على التعاون التام بين جميع الأطراف.

وختاما، أود أن أؤكد، تنويها بأداء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، على الحاجة الماسة إلى تعزيز عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وذلك بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي. وفضلا عن ذلك، أؤكد على التزام هام تعهد المجلس به حينما اعتمد توصياته بشأن تقرير الإبراهيمي وهو التزام له صلة بمناقشاتنا اليوم. لقد تعهد المجلس بضمان أن تكون مهام عمليات حفظ السلام، وهي المهام التي حددت بموجب ولايات، ملائمة للحالة على أرض الواقع، بما في ذلك عوامل من قبيل احتمالات النجاح، والحاجة المحتملة لحماية المدنيين وإمكانية أن يسعى بعض الأطراف باستخدام العنف إلى تقويض السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود، استلهاما بالروح التي بثها السفير

ريتشارد هولبروك، أن أرحب ترحيبا خاصا بطلبة الصف السابع بمدرسة راهبات القلب الأقدس - وهو الصف الذي تفتخر ابنتي شيلاغ، بالانتماء إليه. وآمل في أن يعد وجود هذه الأرواح الشابة - السيدات الصغيرات اللاتي يرتدين سترا حمراء اللون والموجودات في شرفة الجمهور - فألا حسنا يبشر بالخير لمستقبل تيمور الشرقية.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو السيد خوزيه راموس - أورتا، العضو في مجلس وزراء الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية المسؤول عن إدارة الشؤون الخارجية. الذي قدم المجلس الدعوة إليه وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. إن وجودكم هنا يا سيد راموس - أورتا بحد ذاته حدث تاريخي. ولم يحدث منذ إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وحتى اليوم، أن خاطب المجلس ممثل لتيمور الشرقية ويسرني أن ابن تيمور الشرقية الموقر، الحائز على جائزة نوبل، موجود معنا هنا اليوم ليخاطبنا.

أعطي الكلمة للسيد راموس - -أورتا.

السيد راموس – أورتا (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات جميع الآخرين في الإعراب عن أصدق التعازي لكل من الهند وباكستان حكومة وشعباً.

واسمحوا لي في البداية بأن أتقدم لكم جميعاً بأخلص تحيّات الرئيس خنانا غوزماو، الذي يعتذر لعدم تمكنه من الحضور شخصياً إلى هنا اليوم. وأعرف أنني لست أهلاً لأن أنوب عنه وأستميح المجلس عذراً لذلك.

وأشكركم يا سيدي على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم، ويشرفني أن أفعل ذلك بوصفي عضواً مسؤولاً عن الشؤون الخارجية في مجلس وزراء في الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية. وأتحدث باسم زملائي أعضاء الوزارة في تيمور الشرقية.

وأود أن أتوقف لحظة لكي أثني على الأمين العام لقيادته وتعاطفه والتزامه الراسخ بقضية تيمور الشرقية. فلولاه ولولا قيادته ما استطعنا أن نكون بينكم اليوم. ومن ثم فإننا نشكر الأمين العام على كل ما فعله لأجل تيمور الشرقية منذ تولى مهام منصبه عام ١٩٩٧. وأتذكّر أنه وعد آنذاك بحلّ قضية تيمور الشرقية خلال فترة ولايته. وها هو قد وفى بوعده. ونحن نحيط علماً بالتقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن ونثني عليه.

في عام ١٩٩٩، عيّن بمثابة ممثل خاص له واحداً من أكثر موظفي الخدمة المدنية الدولية أهلية وأجدرهم بالثقة. فنشكره على إعارته سيرجيو فييرا دي ميللو لنا، ونشيد بالتزام سيرجيو فييرا وصبره وتفانيه في العمل، وفوق كل شيء، على صداقته. ولقد قال البعض إن سيرجيو قد أصابته الشيخوخة منذ أن تولى آخر مهام التحدي التي يواجهها. وهو لا يكبرني بسنوات عديدة، غير أني لا بد من أن أعترف بأنه يبدو أكبر مني بكثير. وأعتذر له شخصيا لأننا كنا سبباً في شيخوخته المبكرة. وحين أشار في بيانه إلى المناقشات المفعمة بالطاقة والنشاط التي تجري في مجلس الوزراء وفي المجلس الوطني، أعرف أنه كان شديد اللباقة الدبلوماسية ويتبع الأسلوب البريطاني في عدم المغالاة. وقد كان مهذبا للغاية معنا.

وبالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها أمام المجلس منذ إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، اسمحوا لي يا سيدي بأن أتقدم بخالص تقديرنا لكم ولحكومتكم ولبلدكم، ولجميع أعضاء مجلس الأمن الجدد منهم والقدامى على ما أبداه الجميع من التفاني والتعاطف، ومن العزم الثابت في أحلك فترات ماضينا القريب. لقد دفع تعاطفهم الجماعي وشعورهم بالمسؤولية المجلس إلى العمل بسرعة، فأسدل بذلك

الستار علـى مـا عانـاه شـعبنا مـن ظلـم ومعانـاة يقصـر الوصف عنهما.

وأعرب عما يساورني من أسف بالغ لأن أياما معدودة حالت دون أن ألتقي بصديقنا العزيز السفير ريتشارد هولبروك قبل مغادرته. لقد كان صديقا حقاً لتيمور الشرقية وللأمم المتحدة. وسنفتقد تألّقه الثقافي وطاقاته وقيادته الخلاقة. ونتطلع إلى التعاون بشكل وثيق ومثمر مع ممثل الولايات المتحدة الجديد لدى الأمم المتحدة أياً كان.

لكن، اسمحوا لي أيضا قبل مواصلة حديثي أن أقدم شخصا يجلس معنا في الشرفة. اسمه غريغ سميث. وهو لا يتجاوز الحادية عشرة من العمر. وأحسده حقاً على أنه في سنته الثانية الجامعية. ولقد بدأ غريغ عمله من أجل السلام حين كان في السابعة من عمره، فأنشأ أول منظماته غير الحكومية. وهو الآن عاكف على حشد الموارد لتيمور الشرقية من كتب مدرسية إلى إمدادات طبية وفيتامينات، سواء هنا في الولايات المتحدة أو في أستراليا. وأشكره كما أشكر أبويه على إحضاره إلى هنا. فقد اضطرت والدته إلى ترك عملها كي تتفرغ لإدارة برنامجه الحافل.

لقد قطعنا شوطا كبيرا منذ ذلك اليوم المشؤوم في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥. لقد انقضى أكثر من ربع قرن تغير العالم خلاله تغيرا يصعب معه التعرف على معالمه؛ أزهقت أساطير، وانهارت امبراطوريات، واتسعت رقعة الحرية والديمقراطية، وها هي تيمور الشرقية حرة تبعث نفسها من رماد الحرب.

لقد انقضى ما يزيد قليلاً عن عام على تحرير تيمور الشرقية وإنشاء الإدارة الانتقالية. ولتصوير ما أحرزناه من تقدم حتى الآن، اسمحوا لي بأن أشاطركم بعض أفكاري. وصلت إلى تيمور الشرقية في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وذلك لأول مرة بعد ٢٤ سنة في المنفى. وكان وصولي إلى تيمور الشرقية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ تجربة عاطفية اختلطت فيها السعادة بالألم: السعادة للاحتفال بأعظم هبات الله من السلام والحرية؛ والألم لرؤية كل هذا الدمار الذي لا معنى له.

ذكّرتني مناظر المدن والبلدات التي لحقها التدمير بالصور السوداء والبيضاء لهيروشيما أو لندن أو درسدن بعد الحرب العالمية الثانية. لقد زرت البوسنة في عام ١٩٧٧. وكان دمار البوسنة يتخّذ أبعاداً مروعة، ولكن دمار تيمور الشرقية كان أسوأ من ذلك. فلم يكد يُترك فيها شيء على حاله. وما لم يسلب أو ينهب تعرض للتخريب والتدمير. أزيلت خدمات الحكومة وهياكلها الأساسية عن بكرة أبيها؛ ولاذ موظفو الخدمة الميدانية وأساتذة المدارس والعاملون في المجال الصحي والعمال المهرة وأشباه المهرة، بالجبال أو أُخذوا رهائن أو قطعت أوصالهم أو قُتلوا. لم يكن ثمة خدمة عامة واحدة تعمل؛ ولم يكن هناك مطعم واحد متواضع أو كشك للأكل. ففي أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٩، كانت تيمور الشرقية قد أعيدت إلى العام صفراً.

وعندما نتجول في أرجاء هذا البلد بعد انقضاء عام، ونزور البلدات والقرى وأحياء ديلي الفقيرة، نتحدث مع الآلاف الغفيرة من مواطنينا الشجعان، على بساطتهم وفقرهم وإحساسهم بالكرامة، كنا نكرر لأنفسنا المرة تلو المرة قائلين: "ياله من شعب غير عادي. أنهم يستحقون المزيد. يستحقون أن يعيشوا في ظروف أفضل". لكننا لا نكف عن أن نقول لهم: "لقد وهبنا الله أعظم نعمه. فقد وهبنا معجزة. وهبنا حريتنا. لقد انتصرنا في وجه جميع الصعاب، ولكنه لن يقدم لنا

معجزات جديدة. بل علينا أن نتحلى بالصبر؛ فلم ينقض على حريتنا سوى عام واحدز وليس في وسعنا أن نفعل المزيد''. وقد كان شعبنا متفهما وصبورا.

ومع أن العديد من الموظفين المدنيين الدوليين كانوا في مستوى تطلعاتنا وأوهامنا، فأبدوا التزاما حقيقيا ونزاهة وأمانة مهنية، كان يمكن توخي قدر أكبر من العناية في عملية تعيين الموظفين المدنيين، وأن يكون التخطيط للمهام المسندة أفضل إعداداً. كان يمكن تفادي الكثير من الإهدار، ولكننا نفهم أن قيود الوقت وضغوطه لم تترك متّسعاً لكي يكون المسؤولون عن التوظيف أكثر انتقائية. وقد تمّ تصحيح هذا الوضع وانتقلت عملية التوظيف الآن إلى ديلي.

وقد أُحرز تقدم كبير على العديد من الجبهات. فأعيد فتح المدارس. وأصبح في أيدي الأطفال مئات الآلاف من الكتب المدرسية الجديدة التي قدمتها البرتغال. وفتحت المستشفيات والمستوصفات للعمل. وتلقى آلاف الأطفال تحصيناتهم. وجارٍ مواجهة داء السل، وهو الآفة التي تقضي على الكثيرين في تيمور الشرقية. ورغم علمنا بأن الاقتصاد هش، فقد سجل في عام ٢٠٠٠ نموا حقيقيا بلغ ١٥ في المائة. وسُجلت أكثر من ١٨٠٠ مؤسسة تجارية يملك نسبة ٨٠ في المائة منها تيموريون. وجرت المفاوضات بشأن بحر تيمور في جو ودي للغاية، وأحرزت بعض التقدم. ونحن متفائلون بشأن التوصل إلى اتفاق في المستقبل القريب. ونأمل أن تتدفق عوائد الغاز والنفط إلى تيمور الشرقية على وجه السرعة.

لقد عجّلت الإدارة الانتقالية بمشاركة التيموريين الشرقيين في الأفرع التنفيذية وشبه التشريعية والقضائية للحكومة الانتقالية بإنشاء الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويضطلع مواطنونا تدريجيا بمسؤولياتهم التي تواكب عملية تقرير المصير. فهناك زهاء ٧٠٠٠ تيموري شرقي يعملون كموظفين للخدمة المدنية في ربوع البلد في طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك الشرطة والتعليم والصحة، ودائرتي الحدود والجمارك، وعلى أصعدة المسؤولية المتفاوتة.

ولكن لا يكفي تفويض المسؤولية؛ ومن الأساسي أن نوفر لشعبنا الأدوات اللازمة لإنجاز مهمته. وكما قالت زميلتي آنا بيسو بينتو، عضو الوزارة والمسؤولة عن الإدارة الداخلية في مؤتمر المانحين المعقود في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر، إن مهام إعداد الكوادر الإدارية، وتعزيز القدرة المحلية وتنمية الموارد البشرية لا تزال تمثل أولويات وتقتضي اهتماما خاصا. ونحن نرى أنه يجب التركيز على توظيف أكبر عدد ممكن من التيموريين الشرقيين، ولكن مما له أهمية مماثلة تمكينهم في المناصب الرئيسية.

وعملية ''التيمرة''، كما نفهمها، لن تتحقق باستمرار وجود أربعة موظفين دوليين من بين كل ستة يؤدون العمل. ونحن نقدر العمل القيم الذي اضطلع به بعض الموظفين الدوليين المتفانين، ولكننا نطلب أن تعزز عملية توظيف التيموريين الشرقيين على الفور وأن توفر لها كل الأدوات اللازمة لإنجاز هذه المهمة الأساسية.

وعموما، فإن تشاطر السلطة بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والتيموريين الشرقيين قد نجحت عمليا بصورة جيدة، على الرغم من أنه كانت هناك بعض الصعوبات المتزايدة على الطريق. ويجب إزالة الغموض الهيكلي والإداري بين الإدارة الانتقالية التيمورية الشرقية وبعثة الأمم المتحدة. ونحن نعمل بشأن هذه المسائل، وأعتقد أنه يجب علينا أن نصمد على الطريق. ولا نعتقد أنه سيكون في

مصلحة أحد أن نتخلى عن العمل فجأة وألا نستفيد من المكاسب التي حققتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية.

وهذا النوع من عمليات حفظ السلام جديد على الأمم المتحدة وجديد على التيموريين. وينبغي أن توفر للإدارة الانتقالية التيمورية الشرقية الوسائل والسلطة الحقيقية لضمان أن تتمكن الهياكل المؤسسية المنشأة من الاستمرار في أداء وظائفها بصورة سليمة وبفعالية بعد الاستقلال.

وأنتقل الآن إلى الحالة الأمنية.

فعموما، تتمتع تيمور الشرقية بفترة استقرار متزايد، مع بقاء خطر المليشيات كامنا إلى حد كبير. ولكن لا يمكننا أن نتراخى. وقد أدت الكتائب البرتغالية والأسترالية والنيوزيلندية المتمركزة في القطاعين الأكثر حساسية من قطاعات العمليات مهامها بدرجة جيدة للغاية وهي بذلك تغرس الثقة والطمأنينة بين السكان. والكتيبة الأردنية التي تتخذ قاعدتها في جيب إكوسي قد أدت عملها أيضا بكفاءة عن طريق الجمع بين الدبلوماسية الحكيمة والمواقف العسكرية التقليدية.

وكما يعلم الأعضاء، أن التيموريين حزنوا خلال السنة الماضية إلى جانب أصدقائنا الدوليين على الموت العبثي الذي مني به للأسف أفراد لحفظ السلام وعاملون في المجال الإنساني في تيمور الشرقية والغربية. وسنتذكر دائما أولئك الجنود والعاملين في المجال الإنساني الشجعان الذين ضحوا بحياتهم لمساعدة شعبنا. ونحن نشعر بامتنان عميق لقوة حفظ السلام على عملها لكفالة السلم والاستقرار في تيمور الشرقية.

لقد كانت قوة حفظ السلام أكثر دعائم الإدارة الانتقالية نجاحا، وكل الوحدات تستحق الثناء، بما في ذلك وحدة بنغلاديش، التي تضطلع بدور حيوي في الإبقاء على الطرق والجسور في حالة قابلة للاستخدام خلال موسم الأمطار القاسي لدينا.

وعلى الرغم من أن التيموريين الشرقيين لا يزالون يمثلون واحدا من أكثر الشعوب بؤسا في العالم، فإن معدل الإجرام بينهم ما زال من بين أدنى المعدلات. والعنف السياسي بين الجماعات السياسية البارزة إلى الوجود لم يتفجر بالطريقة التي كان يخشاها كثير من الناس. وهذا السلام النسبي يعزى جزئيا إلى نضج الأحزاب السياسية وشعورها بالمسؤولية.

وفي ميدان القانون والنظام، هناك مجال لتحسين أداء عنصر الشرطة المدنية. وهي يمكن أن يعاد تنظيمها وفقا للجنسيات، بنفس الطريقة التي تنظم بها قوة حفظ السلام. ونعتقد أن الشرطة المدنية يمكن أن تكون أكثر فعالية إذا ما أسندت لعناصر من جنسية معينة مهام و/أو مناطق محددة بدلا من الخلط بين مختلف الثقافات وأشكال التدريب والمذاهب الأمنية. فعلى سبيل المثال، اكتسبت وحدة الرد السريع البرتغالية احترام كل التيموريين الشرقيين لأدائها المهني الممتاز. وهي نموذج يمكن توسيعه واتباعه في عمليات حفظ السلام الأخرى.

ونحن نعلم أنه سيكون هناك تخفيض في الملاك الحالي لقوة حفظ السلام بعد الاستقلال. ولكن تشجعنا أيضا التأكيدات التي قدمها العديد من البلدان المساهمة بقوات على أنها مستعدة لأن تظل مشاركة بنشاط في تيمور الشرقية ما دام ذلك ضروريا.

وانسحاب قوات الأمم المتحدة انسحابا في وقت سابق لأوانه من تيمور الشرقية من شأنه أن يزعزع استقرار العملية ويخرجها عن مسارها. ولكننا ندرك أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يتحمل المسؤولية عن الأمن الخارجي لتيمور الشرقية إلى ما لا نهاية؛ ومن ثم، قررنا أن ننشئ قوة

دفاع تيمور الشرقية. ونحن ممتنون لمجلس الأمن على الإذن لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية بالاضطلاع بهذه المهمة الإضافية. ونظرا لأن رئيس تيمور الشرقية بحكم الأمر الواقع قد تناول هذه المسألة من قبل، فإنني لن أزيد في التفصيل بشأنها. وأود فقط أن أضيف أن إنشاء قوة دفاع ليس إلا إحدى الوسائل لضمان أمننا الوطني. ويتعين علينا أن نمد أيدينا إلى جيراننا وأن نقيم شراكات إقليمية.

ولا تزال بين شعبنا عناصر ترفض قبول نتائج الاستشارة الشعبية. وأنا أتكلم عن المليشيات التي ما زالت تنشط على طول حدودنا وما زالت ترهب اللاجئين في المخيمات في تيمور الغربية. ولكن وفقا لما قاله رئيس الجمعية العامة، لن ندخر جهدا في إشراك ما يسمى بالفصيل المؤيد للحكم الذاتي في الحوار. غير أن المتورطين في ارتكاب جرائم خطيرة والمتهمين بذلك، يجب أن يواجهوا العدالة. ففي نهاية الأمر، لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون عدالة.

وفي هذا الصدد، نثني على النائب العام لإندونيسيا، السيد مرزوقي داروسمان، لما أبداه من شجاعة ونزاهة في محاولة تقديم المتورطين في التحريض على العنف والإثارة والتخطيط له وتنفيذه في تيمور الشرقية إلى العدالة.

ومن أجل إقامة العدالة للضحايا، ومن أجل سمعة جمهورية إندونيسيا الطيبة ومن أجل الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب، يجب علينا أن نستوثق من إقامة العدالة، بغض النظر عن نفوذ أو ثراء الجناة.

ونحن ملتزمون بالاستمرار في عملية رأب الصدع وتطبيع العلاقات مع جارتنا. وإنني وزميلي في الوزارة السيد ماري الكاتيري قد قمنا بزيارة إلى جاكارتا للتو قبل وصولي إلى نيويورك. وهي أول زيارة رسمية لنا إلى إندونيسيا كعضوين في الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية. وقد استقبلنا مضيفونا بحرارة.

وأجرينا محادثات ودية مع الرئيس عبد الرحمن واحد، ووزير الخارجية علوي شهاب، ووزير التنسيق السياسي والاجتماعي والأمني سوسيلو بامبانغ يودويونو، ووزير المستوطنات والهياكل الإقليمية، والنائب العام مرزوقي داروسمان، ورئيس البرلمان الأونرابل أكبر تانجونغ وأعضاء آخرين بارزين في البرلمان.

وقد قدم لنا الرئيس واحد إحاطة إعلامية بشأن مناقشاته التي أجراها مؤخرا مع الرئيس فيرناندو هنريكي كاردوسو بشأن إقامة شراكة بين البرازيل وإندونيسيا لمساعدة تيمور الشرقية في جوانب معينة، مثل الصحة. ونحن نرحب ترحيبا حارا بهذا الجهد، إذ يأتي من جار قريب وآخر بعيد، وكلاهما يمثلان قوتين إقليميتين لنا معهما تاريخ مشترك.

ونحن واعون بالحالة السائدة في العديد من أرجاء إندونيسيا، والانتقال المؤلم من ماض قريب اتسم بالاضطهاد والقمع إلى عهد الديمقراطية وحكم القانون. ولا يتوقع إلا أن تتصادم المصالح المتعارضة والطبقات والجماعات المتمرسة عميقا، بما في ذلك القوى المتباعدة عن المركز، في بلد متنوع عرقيا وثقافيا وجغرافيا تنوع إندونيسيا، وخاصة وهو يخرج من عقود نظام يسيطر عليه الجيش.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع تلك الأمة الأبية. ومن حسن حظ الشعب الإندونيسي أن يكون رجل بارز ذو خلق رئيسا له. ففي أوقات الأزمة والانتقال تحتاج الأمم إلى قادة ذوي أخلاق ورأفة. وهذا ما حدث في الهند مع المهاتما غاندي، وجنوب أفريقيا مع مانديلا، وكوريا الجنوبية مع كيم ديه - جونغ، على سبيل المثال لا الحصر.

ويتعين على أصدقاء إندونيسيا أن يضاعفوا جهودهم في مساعدة إندونيسيا وقائدها الرئيس عبد الرحمن واحد

على مواصلة التقدم المحرز حتى الآن في تعزيز الإصلاح والديمقراطية.

وفي ختام زيارتي إلى جاكارتا، دعوت أيضا في المؤتمر الصحفي، بوصفي واحدا ممن كانوا يؤيدون حركة الجزاءات بقوة، البلدان التي لا تزال تبقي الجزاءات على إندونيسيا أن ترفعها، مهما كان نوعها، وخاصة فيما يتعلق بالأجهزة غير الفتاكة، كطريقة ملموسة لبعث رسالة عن حسن النية إلى حكومة الرئيس واحد.

وأود أن أشير أيضا على علاقتنا الخاصة بمقاطعة نوسا تنغارا تيمور الإندونيسية. وستحدد علاقتنا بالحكومة المركزية في جاكرتا علاقتنا الخاصة مع جارتنا إلى الغرب - نوسا تنغارا تيمور. وسنسعى إلى تطبيع العلاقات مع تلك المقاطعة الإندونيسية، التي نتشاطر معها حدودا مشتركة تسمح بالتسلل منها.

ومن شأن وجود علاقة قائمة على الثقة المتبادلة بين ديلي وجاكرتا أن تمكننا من تحقيق حلمنا الذي يتوخى تخليص الجانبين من الأسلحة وفتح الحدود مما يسمح بحرية الانتقال للبشر والتجارة والرياضة والتبادل الثقافي.

لقد دعونا بالفعل مجموعات رياضية وثقافية من تيمور الغربية لزيارتنا في تيمور الشرقية. ومشاركتنا في دورة ألعاب أرافورا المقبلة هذا العام - كما فعلنا في دورة ألعاب سيدني، وإن كان لا بد لي من أن أسلم بأن تلك المشاركة لم تحقق أي نجاح يذكر - ستتيح فرصة لنا جميعا لكي نسعى إلى تحقيق عملية تعزيز السلام تلك في الجزيرة بأكملها.

ويوجد إحساس بالاستياء في تيمور الغربية ضد اللاجئين من تيمور الشرقية بسبب المساعدة الدولية الموجهة إلى التيموريين الشرقيين. ولا بد لنا من متابعة الفكرة التي ناقشها الرئيس وحيد، ورئيس وزراء البرتغال أنطونيو غوتريس، ووزير خارجية استراليا اليكسندر داونر خلال قمة الألفية بشأن تشكيل اتحاد من البلدان لمساعدة تيمور الغربية في تنمية اقتصادها، وهي مبادرة لو تحققت فإنها ستقطع شوطا طويلا نحو تهيئة الظروف المؤاتية لإحلال السلام الدائم والاستقرار في تلك الجزيرة.

إننا ندرك أن هذه العملية ستكون طويلة، كما أن الذين يشاطروننا في هذا الحلم يدركون أن هناك عوائق هائلة على الطريق. ومع ذلك، فإن أصدقاءنا في إندونيسيا يعلمون أنه لا بد لنا من أن نتجاسر ونحلم لأنه حتى الأحلام المستحيلة للغاية يمكن أن تتحقق.

ولا تزال محنة شعبنا، الذي يعيش الكثيرون منه ضد إرادتهم في مخيمات حقيرة في تيمور الغربية تشكل عقبة تعوق تحسين العلاقات بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. ومع ذلك، وحتى نكون منصفين، لا بد لنا من أن نثني على السلطات الإندونيسية لما بذلته من جهود في الشهور الأخيرة للحد من أنشطة العصابات المسلحة.

وقد تحسنت الحالة الأمنية في تيمور الغربية، وإن كنا ما زلنا نشعر بقلق إزاء انتشار وجود عصابات مسلحة في مخيمات اللاجئين. وينبغي للسلطات الإندونيسية أن تواصل جهودها لتفكيك تلك العصابات بشكل كامل.

ونحث الأمم المتحدة على أن ترسل بأسرع ما يمكن فريقا من خبراء الأمن إلى إندونيسيا لتقييم الأوضاع الأمنية في تيمور الغربية. إن استمرار وجود عشرات الآلاف من المشردين في تيمور الغربية ووجود عصابات مسلحة في مخيمات اللاجئين أمر يضر بمصالح إندونيسيا. وبالتالي فإننا نعتقد أن السلطات الإندونيسية جادة في رغبتها في حسم هذه المشكلة المتبقية.

إننا نشعر بالامتنان لإندونيسيا لدعمها في نهاية المطاف لعضوية تيمور الشرقية في رابطة أمم جنوب شرقي

آسيا. ونعرب عن امتناننا لجميع قادة بلدان تلك الرابطة الذين أعربوا عن دعمهم لنا بطرق مختلفة.

وخلال العام الماضي، قمت مع الرئيس زنانا غوسماو بزيارة معظم البلدان الأعضاء في تلك الرابطة. وحضرنا الاجتماع الوزاري للرابطة الذي عقد مع الممثل الخاص للأمين العام. وزرنا اليابان والصين وجمهورية كوريا واستراليا ونيوزيلندا. وفي شهر آذار/مارس سأكون على رأس بعثة أخرى تزور اليابان.

وفيما يتجاوز منطقتنا المباشرة، نأمل في أن نبدأ خلال هذا العام في إقامة علاقات مع البلدان الأخرى في آسيا. كما أننا نخطط للقيام بزيارة لبعض البلدان العربية والإسلامية.

لقد تحدث السيد سيرجيو فييرادي ميللو بالتفصيل عن الجدول الزمني للاجتماعات السياسية. إلا أنني سأشاطر المجلس بعض الأفكار التي تعبر عن المناقشات التي جرت في المجلس الوطني وعن مناقشاتي الشخصية مع العديد من زملائي في القيادة التيمورية الشرقية.

لقد قام قطاع عريض يمثل فئات مختلفة من المجتمع - ضم الأحزاب السياسية، والمسؤولين عن الكنائس، والمنظمات غير الحكومية - بالحضور والمشاركة في جلسات الاستماع التي عقدها المجلس الوطني. وطوال هذه المناقشات، كان هناك موضوع مشترك واحد ظل سائدا، ألا وهو أن الجميع ملتزمون بعدم العنف وبالتقيد بالمُثل العليا الديمقراطية وبسيادة القانون.

وهناك عدد من القرارات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هدف الاستقلال، تتعلق بالسؤالين التاليين: ما هو نوع الهيئات الديمقراطية التي ينبغي أن تكون موجودة؟. وما هو النظام الانتخابي الذي يتعين علينا أن نعتمده؟. إن الإجابة على هذين السؤالين التمهيديين ستؤدي إلى أول انتخابات تجرى في تيمور الشرقية، وسوف يقدمها عما قريب مجلس الوزراء والمجلس الوطني بعد المناقشات السياسية الراهنة.

ومع ذلك، هناك بعض العناصر الهامة التي تبلورت في توافق للآراء على نحو ما أوضح السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. ويحدونا الأمل في أن يتم قبل نهاية الشهر المقبل التوقيع على ميثاق وطني من جانب جميع الأحزاب. واسمحوا لي أن أتوسع قليلا في سرد تفاصيل مضمون هذا الميثاق الوطني كما ناقشناه فيما بيننا.

إن هذا الميثاق الوطني لن يتألف فقط من عناصر هامة مثل التزامنا بعدم العنف، وقبول حكم الأغلبية، وإنما سيتضمن أيضا التزاما قويا بحقوق الإنسان وبتوقيع بعض الصكوك الهامة لحقوق الإنسان بمجرد إعلان الاستقلال. كما أنه سيتضمن بعض العناصر الدستورية الهامة. وهذا أمر حيوي من أجل توجيه رسالة إلى المجتمع التيموري الشرقي قاطبة وإلى المجتمع الدولي بأنه أيا كان الحزب الذي يفوز في الانتخابات خلال هذا العام، فإن هناك مبادئ أساسية تلتزم بها كل الأحزاب، وأنه لن يكون هناك أي تغيير فيها. وتتعلق هذه الالتزامات بعلاقاتنا الخارجية وبالاستثمارات الأجنبية الموجودة بالفعل في البلاد أو التي ستأتي في الأشهر القليلة المقبلة قبل الاستقلال. وأيا كانت نتائج الانتخابات، فإن الميثاق الوطني هام من حيث أنه سيسمح للجميع بالمشاركة في العملية السياسية من خلال عدد من الالتزامات الرسمية المتعلقة بحقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية، والعلاقات الخارجية والمصالحة والاستثمارات الأجنبية.

وسيتم التوقيع على الميثاق الوطني من الجميع وسيعقبه عقد مؤتمر دستوري سيناقش ويعد أول مشروع للدستور. ويمكن إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية في نهاية شهر آب/أغسطس. وكنا قد فكرنا في بادئ الأمر في إجراء هذه الانتخابات في شهر حزيران/يونيه، ولكن نصحنا

الكثيرون من أصدقائنا – خبراء من الأمم المتحدة – أن شهر حزيران/يونيه قريب جدا. وقد جعلتنا المناقشات التمهيدية ندرك ضغوط الوقت، فبدأنا ننظر في إرجاء تلك الانتخابات حتى نهاية شهر آب/أغسطس، ربما لتكون متزامنة مع الذكرى السنوية الثانية للاقتراع الشعبي.

إن الجمعية التأسيسية التي ستكون لها سلطات عامة سيكون أمامها شهران إلى ثلاثة أشهر لإعداد الدستور ومناقشته والتصويت عليه. ونحن ندرك أيضا – وهذا رأي حظى بتوافق الآراء في القيادة – إن الجمعية التأسيسية ينبغي لها ألا تتكرر الأخطاء التي وقعت فيها بعض البلدان، بحيث تمتد هذه الفترة إلى عدة أشهر وربما إلى عام أو عامين أو ثلاثة أعوام في بعض الأحيان. لذلك فإننا جميعا – نحن المشاركين في العملية السياسية في تيمور الشرقية – قد توصلنا إلى اتفاق أولي يقضي بإعطاء الجمعية التأسيسية شهرين أو ثلاثة أشهر كحد أقصى للنظر في مشروع الدستور الذي سيكون معروضا عليها عندما تبدأ عملها.

ونرى أيضا – وهذا هو رأي الأغلبية – إن الجمعية التأسيسية، بمجرد أن تستكمل مهمتها الرئيسية في صياغة واعتماد الدستور، ستحول نفسها إلى أول جمعية تشريعية وطنية. وهناك سوابق في بلدان عديدة تحولت فيها الجمعية التأسيسية إلى أول جمعية تشريعية، وهذا يوفر على البلاد والشعب عناء إجراء انتخابين أو ثلاثة انتخابات في غضون عام واحد. وينبغي أن نترك القرار المتعلق بتحديد موعد لمتابعة الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية، وإعلان الاستقلال، لهذه الهيئة الانتخابية. ونأمل أن تنشأ حكومة جديدة، حكومة مؤقتة تكون انعكاسا لنتائج انتخابات الجمعية التأسيسية.

ونحن ندرك أن السلام، وإن كان حقيقة واقعة في تيمور الشرقية، لا يزال هشا. وإننا جميعا مسؤولون على قدم المساواة عن تعزيزه. وهذه ليست مسؤولية قوة حفظ السلام أو المجتمع الدولي فحسب. ونحن، في تيمور الشرقية، ندرك أننا جميعا مسؤولون على قدم المساواة عن دعم السلام من أجل ضمان الانتقال السلس إلى الاستقلال.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا نتحرك قدما نحو إنشاء إطار أساسي للحكم والمؤسسات المدنية في مرحلة انتقالية. ولما كانت هذه المؤسسات هي دعائم كل الأمم الديمقراطية القوية، فإننا نحتاج إلى تعزيزها في تيمور الشرقية عن طريق استهدافنا لبناء القدرة. لقد سمعنا عروض صندوق النقد الدولي، وأصدقائنا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى، والبنك الدولي، الذين كان بيننا وبينهم تعاون ممتاز وعلاقة شخصية خلال الأشهر القليلة الماضية في شراكة فريدة من نوعها حقا ومفيدة جدا لتيمور الشرقية. ومرة أخرى، أريد أن أُعرب عن الشكر للجميع – للسيد مارك مالوك براون، وللسيد جيمس ولفنسون وللسيد لويس فالديفيزو، أصدقائنا. وكما تعلمون، فإن صندوق النقد الدولي ليست له شعبية كبيرة في بلدان كثيرة، لكن بالرغم مما يمثله السيد فالديفيزو، فإنه عمل على أن يعجب به الجميع في تيمور الشرقية – وهذا رغم بعض النصائح التي يعطيها إلينا دائما. إننا نحبه بالرغم مما يمثله. ونشكر كل الوكالات، التي تكلمت والتي ليست حاضرة اليوم.

ونحن نشعر بامتنان عميق للمجتمع الدولي – لكم جميعا أنتم الجالسون حول هذه الطاولة وفي أنحاء مجتمع الأمم المتحدة – على دعمكم لإعادة البناء والأنشطة الإنمائية في تيمور الشرقية. لقد كان علينا أن نعيد بناء بلدنا من رمادها. وبينما أحرزنا أوجه تقدم في ظل الإدارة المؤقتة، أمامنا شوط آخر لنقطعه. لذلك، نطلب مرة أخرى من الأمم المتحدة أن تبقي على شراكتها مع شعب تيمور الشرقية حتى يمكن لأمتنا أن تواصل تنمية قدرتها الاقتصادية، والسياسية، والمدنية الكاملة. لكن حتى يمكن القيام بهذا، نحتاج إلى

دعمكم المستمر حتى يمكننا أن نعمل في مناخ آمن مستقر. وهذا لا يمكن توفيره إلا عن طريق الإبقاء على وجود لحفظ السلام بعد فترة الانتقال. إنه سيمكِّن قواتنا من إعداد نفسها لتولي أمن أمتنا. وبالدعم المستمر والمشاركة النشطة من الأمم المتحدة، سنجتاز هذه الاختبارات ونرى الضوء في آخر النفق.

السيد الرئيس، وأعضاء المجلس، إننا نأمل أن تشرفونا جميعكم في ديلي في يوم استقلالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس. ولكن قبل أن أفعل ذلك، دعوني أذكر أننا حظينا بتبادل للآراء ثري على نحو ممتاز. لقد ظهرت نقاط رئيسية كثيرة. والواضح من الإحاطات الإعلامية التي قدمت أنه بالرغم من الاعتراف الواسع بأن هذه العملية واحدة من أنجح عمليات حفظ السلام، لا تزال هناك تحديات كبيرة. وأنا أعتقد أن السيد فييرا دي ميللو كان متواضعا - وربما حتى عمليا، وهذا أكثر أهمية - عندما اعترف بأن الكثير لا يزال مطلوبا القيام به. إن أبناء تيمور الشرقية سيحتاجون إلى التزام مستمر من المجتمع الدولي لسنوات كثيرة بدعم حكومة تيمور الشرقية الفتية.

لقد قال السيد مارك مالوك براون ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن تيمور الشرقية بحاجة إلى دعمنا في الغد أكثر من دعمنا اليوم. وذكر البنك الدولي أننا نحتاج إلى وضع خطة واضحة وهيكلية لمهمة الانتقال وما بعد الاستقلال. وشرح صندوق النقد الدولي بالتفصيل كيف أن القيام بعملية تشاورية صبورة لإنشاء مؤسسات وعمليات مالية طويلة الأجل مستدامة أمر ضروري. ورئيس الجمعية العامة، السيد هولكيري، ذكر أننا لا يمكننا أن نتحمل الخروج من تيمور الشرقية قبل الأوان أو بدون استراتيجية معدة جيدا. وأخيرا، أخبرنا السيد راموس - هورتا أيضا أنه بينما لا يريد لقوات الأمم المتحدة أن تبقى إلى الأبد، فإن الانسحاب قبل الأوان سيكون صعبا على تيمور الشرقية.

وبإيجاز، نقاط كبرى ظهرت، ونحن نأمل أن يتناولها أعضاء المجلس.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس أشكركم بشكل خاص على جمعكم هذه الكوكبة من الموهوبين اليوم. ليس أولئك الموقرون الذين قدموا إلينا الإحاطات الإعلامية فحسب، والذين أكن لهم كل الامتنان على إسهاماتهم العميقة المفيدة، وإنما جمهور الحاضرين أيضا. وإنه لمن دواعي السرور العظيم أن يكون معنا اليوم جمهور الحاضرين.

أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن تعازي وفد بلدي لحكومتي الهند وباكستان بمناسبة الزلزال الذي وقع مؤخرا.

إنني إذ أدرك قائمة المتكلمين التي لدينا اليوم، سأقصر بياني المكتوب. وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى كون ممثل السويد سيتكلم فيما بعد في المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وإلى أن وفد بلدي يؤيد ذلك البيان.

الكثيرون منا في المجلس ارتبطوا ارتباطا وثيقا بتيمور الشرقية، وبخاصة منذ اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وتقرير الأمين العام يشير إلى أن الكثير قد تحقق في الفترة الزمنية القصيرة نسبيا لكن كما قلتم - سيدي الرئيس - الأولوية الآن يجب أن تكون للنظر إلى المستقبل. ومن الجدير بالملاحظة بشكل خاص أن الأشهر الأخيرة شهدت جهدا حقيقيا للإسراع بنقل السلطة إلى أبناء تيمور الشرقية.

إن عملية إضفاء الطابع التيموري لم تكن متصورة عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)؛ لقد كانت، بصراحة، عملية رؤية وتصور عظيمين من الممثل الخاص للأمين العام. ويبدو أنها تسير سيرا حسنا. وفي رأي

المملكة المتحدة، إنشاء المجلس الوطني ليس هاما من حيث المساءلة والشرعية فحسب، وإنما هو إسهام حاسم في بناء القدرة للحكم الذاتي في تيمور الشرقية أيضا.

لهذا كله وأكثر منه، نحن مدينون بالشكر للممثل الخاص وللعاملين معه على عملهم البارز في ظل تلك الظروف الصعبة. وينبغي أيضا أن نتذكر العمل البالغ القيمة الذي قامت به القوة الدولية في تيمور الشرقية في إعادة إحلال الأمن في الإقليم. وهذا هام بشكل خاص لأني أستنتج أن اليوم هو يوم استراليا. وأفهم أن اللواء بيتر كوسغروف، القائد السابق للقوة، اختير أفضل استرالي هذا العام، وبصراحة، ما من أحد أكثر استحقاقا منه لهذا الشرف.

لكن التهاني ينبغي ألا تؤدي إلى الاغتباط بالنفس، لأن هناك قدرا هائلا من العمل ما زال مطلوبا تحقيقه، سواء قبل الانتقال إلى الاستقلال في تيمور الشرقية أو بعد ذلك. وتوقعات أبناء تيمور الشرقية لم تتحقق في عدد من المجالات، بما فيها تحسينات البنية الأساسية. وبيانا الممثل الخاص ورئيس الجمعية العامة اعترفا ضمنا بهذه الحقيقة. ومع أن السيد رولاند، ممثل البنك الدولي، أخبرنا بأن برنامج إعادة البناء في تيمور الشرقية كان الأسرع على الإطلاق، فإنه لم يكن سريعا بالقدر الكافي. ومن الناحية الواقعية، من غير المحتمل أن نتمكن من الوفاء بكل ما يأمل فيه شعب تيمور الشرقية. لكن المجتمع الدولي يجب أن يفعل أحسن من ذلك لتحسين إيصال الموارد المتاحة. وإنه لشيء طيب أن البنك الدولي ينوي استخلاص الدروس الرئيسية من التجربة التيمورية. وآمل أن نتعلمها نحن جميعا تعلما جيدا.

ولقد شعرت بالامتنان أيضا للممثل الخاص والسيد راموس - هورتا على المعلومات التي قدماها بشأن الجدول الزمني للانتخابات والاستقلال. إن أبناء تيمور الشرقية ملّو على نحو مبرر من الانتظار حتى يقبضوا على زمام أمورهم بأنفسهم. لكن علينا أن نعترف أيضا بأنه وإن كانت عملية بناء دولة ليست سهلة، فإن الدقة ستكون مطلوبة قريبا. ومهما كان الجدول الزمني دقيقا، فإن الاستقلال بحلول نهاية العام يعني أن الوقت لإنهاء المهمة قصير. ولهذا من الحيوي أن ترى الأشهر الستة المقبلة انتقالا مستمرا في السلطة لأبناء تيمور الشرقية. وهذا يجب أن يصاحبه جهد حقيقي لنقل المهارات إليهم عن طريق التطوير والتدريب، حتى يمكنهم أن يكونوا مستعدين تماما لإدارة دولة مستقلة.

وسيكون ذلك جزءا من جهد أوسع نطاقا لبناء القدرة في تيمور الشرقية، الأمر الذي ينبغي أن يصبح أولوية لبعثة الأمم المتحدة خلال الشهور المقبلة. وفيما يتعلق بهذه النقطة، سوف أغدو ممتنا للسيد فييرا دي ميللو على تقييمه لنجاح عملية التيمرة نوعا لا كما. وتبرز أهمية ذلك في سياق بيان السيد خوسيه راموس - هورتا. فهل العملية فعالة من حيث بناء المهارات والكفاءات، وليس مجرد شغل المناصب؟

والمهارات السياسية ستكون هي الأخرى حاسمة. فسوف تكون تيمور الشرقية قريبا أول بلد حديث الاستقلال في الألفية الجديدة. ومن الأهمية بمكان أن تصبح مثالا مشرقا أمام بقية العالم. وكما لمسنا في بيان خوسيه راموس - هورتا اليوم، فإن هذا البلد يذكر بالقادة السياسيين. لكننا نحتاج أيضا إلى إيجاد هياكل سياسية ودستورية سليمة. أولا، لابد أن تكون العملية المؤدية للانتخابات جامعة ومتسمة بالشفافية؛ كما أن المناقشات بشأن أحكام الدستور الجديد ينبغي أن تشمل نطاقا كاملا من الممثلين من كافة قطاعات المجتمع.

ولكن إذا كان لتيمور الشرقية أن تمضي قدما. فلا بد لها أن تتعامل مع ماضيها. فعندما سافرت مع بعثة

مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا في العام الماضي، شعرت بالقلق إزاء التقدم في بناء نظام قضائي. وكما ذكر سيرجيو فييرا دي ميللو، فقد أحرز بعض التقدم المفيد منذ ذلك الحين فيما يتعلق بتقديم مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة. ومن الأمور المشجعة بوجه خاص أن هذا الأسبوع شهد أول ملاحقة ناجحة من المحكمة الدولية في تيمور الشرقية للعنف الذي أحاط بالاستفتاء الشعبي في عام ١٩٩٩. ولكن ينبغي لبعثة الأمم المتحدة وإندونيسيا أن تفعلا المزيد لضمان استمرار مصداقية العملية القضائية وفعاليتها. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل التفكير مليا في الأطر الزمنية للعملية القضائية التي لا يمكن أن يسمح لها بأن تمضي بتثاقل إلى ما لا نهاية. وقد التمس الممثل الخاص الدعم الدولي بغية المساعدة في بناء القطاع القضائي. وسأغدو ممتنا لأي معلومات أخرى مفصلة قد يرغب في تقديمها لنا عن الاستجابة لهذا الالتماس. وكما قال رئيس الجمعية العامة، فإن استكمال التحقيقات ومحاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة تقتضي وجود عملية محددة للمصالحة الوطنية داخل تيمور الشرقية، يلتف حولها المجتمع التيموري برمته. ومرة أخرى، سأغدو ممتنا إذا استمعت من الممثل الخاص، وربما من السيد راموس - هورتا أيضا، إلى كيفية تطور هذه العملية.

وثمة مشكلة أخرى تواجهها تيمور الشرقية هي الخطر الأمني الذي لا يزال ماثلا على حدودها. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، والسيد راموس - هورتا، فإن حدودا مستقرة تشكل أحد المفاتيح الرئيسية لمستقبل تيمور الشرقية. ولهذا نوافق على أنه بالرغم من مظاهر التحسن التي استمعنا إليها اليوم، ينبغي عدم تخفيض العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في هذه المرحلة، ولهذا أيضا نعتقد أن وجودا عسكريا كبيرا للأمم المتحدة قد يكون ضروريا لبعض الوقت في المستقبل.

لكن لا فائدة من الاكتفاء بتكرار أنه لا بد للتدابير الأمنية أن تستمر إذ يتعين إحراز تقدم حقيقي في تخفيض الخطر الأمني. وإن استمرار نشاط الميليشيات في المخيمات بتيمور الغربية أمر مروع. ويزعجنا بنفس الدرجة أن أعدادا كبيرة من اللاجئين الحقيقيين مازالوا يعيشون في ظل ظروف صعبة في المخيمات ويتعرضون لعملية ترهيب خطيرة، كما شهدت بنفسها بعثة مجلس الأمن.

وينبغي أن تعالج هذه المشكلة الآن معالجة سليمة، ليس لتأثيرها المباشر على الأمن في تيمور الشرقية ومستقبل هيكل وجود الأمم المتحدة في الإقليم فحسب، بل وعلى الاحتياجات الإنسانية الملحة أيضا، وهو الأمر البديهي تماما.

ولقد كان النجاح الذي حققه برنامج الزيارات ''تعال وانظر'' خلال فترة أعياد الميلاد، مشجعا. ونأمل أن يؤدي إلى زيارات متكررة تلقائية. ولكن ينبغي عمل المزيد. ونحث حكومة إندونيسيا على اتخاذ خطوات لتنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) بالكامل ودون إبطاء، واستكمال عملية التسجيل المزمعة، وتسهيل عودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى تيمور الشرقية. وأن استمرار التأخير سيعني بقاء اللاجئين محرومين من حق التصويت، الأمر الذي سيترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للانتخابات المقبلة.

وكما ذكرتنا، سيدي الرئيس، علينا أن ننظر إلى المستقبل. فمن الواضح لنا أن تيمور الشرقية حديثة الاستقلال ستظل في حاجة إلى دعم دولي مكثف. ونرحب باتجاه النية إلى الشروع في التخطيط لعملية متابعة الآن. وينبغي أن يشارك التيموريون الشرقيون مشاركة كاملة في هذه العملية ونتطلع إلى تلقي الخطط المفصلة التي وعدنا بها الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن، وإلى تلقي تقرير آخر من الأمين العام في وقت لاحق من العام الحالي. ولدينا الوقت والفرصة للتفكير بتأن في كيفية تطوير بعثة الأمم

المتحدة من حالتها الراهنة إلى عملية جديدة من شأنها مساعدة الشعب التيموري الشرقي على أن يتبوأ وكأنه الصحيح في مجتمع الدول في سلام وأمن. وكما قال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهذا هو التحدي الحقيقي. ومع أن الجوانب المتعلقة بالتمويل ليست من الاعتبارات الضرورية لهذا المجلس، فمن أجل شعب تيمور الشرقية ومن أجل الأمم المتحدة ذاتها، لا بد من إنجاز المهمة على الوجه الصحيح.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ بياني، أود، مثلكم، سيدي الرئيس، أن أتقدم بالنيابة عن بنغلاديش حكومة وشعبا بصادق المواساة لجارتينا، الهند وباكستان، على خسائرهما في الأرواح والممتلكات نتيجة للزلزال المدمر الذي وقع اليوم.

استمعنا صباح هذا اليوم باهتمام شديد إلى البيانات الهامة التي أدلى بها الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مارك مالوك براون. وإننا نشكر ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على بيانيهما اللذين أوضحا مدى مشاركة مؤسستيهما في تيمور الشرقية. لقد استمعنا إلى بيانات هامة جدا هذا الصباح من رئيس الجمعية العامة، السيد هاري هولكيري، وأيضا، إذا جاز لي أن أستخدم هذا اللقب، من وزير خارجية تيمور الشرقية، السيد خوسيه راموس - هورتا. وقدم لنا هؤلاء للمجلس مرئياتهم المفيدة بشأن الوضع السائد في تيمور الشرقية - والتطورات التي جرت هناك حتى الآن، بالإضافة إلى ما هو أهم، أي مستقبل تيمور الشرقية.

ونحن نقدر على وجه الخصوص تلطف رئيس الجمعية العامة هولكيري بالحضور معنا، وآراؤه التي أثرتها زيارته الأخيرة لتيمور الشرقية وإندونيسيا، وهي تمثل مدخلات هامة في مسار العمل الذي يجب أن يتبعه المجلس مستقبلا وكذلك مسار المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وإن تشديده على المسألة الأساسية وهي: العدالة مقابل المصالحة في سياق المجتمع التيموري الشرقي، إنما يمثل رسالة هامة. كما أن وفد بلادي يرحب ترحيبا قويا بنظرة السيد راموس - هورتا وبيانه الهام والأول أمام المجلس.

ومن المفيد أن يستعرض المجلس الحالة في تيمور الشرقية مرة أخرى بعد مضي شهرين على استعراضه السابق. وخلال هذه الفترة حدث الكثير، كما ذكر لنا الممثل الخاص. وبالأخص، كانت هناك الجهود المتضافرة التي بذلت خلال الأشهر الستة الماضية للتعجيل بنقل السلطة إلى الشعب التيموري من خلال نهج ابتكاري محدد، كما جاء في الفقرتين ٤٧ و٤٨ من تقرير الأمين العام.

وبعد أكثر من عام من بدء عملية بعثة الأمم المتحدة في الإقليم، أخذت تتضح الآن في هدوء ولكن على نحو راسخ معالم الطريق إلى استقلال تيمور الشرقية. ويشهد تقرير الأمين العام المعروض علينا - على ذلك - وتشعر بنغلاديش بالتشجيع خاصة إزاء الخطوات التي تتخذ من أجل إجراء انتخابات حرة وديمقراطية بحلول أوائل النصف الثاني من العام الحالي.

وحتى يتسنى انتقال تيمور الشرقية بنجاح إلى الاستقلال، لا تزال هناك بعض الركائز الهامة التي يتعين إتمامها. وتتمثل أولى هذه الركائز في مواصلة بذل الجهود من أجل إحلال السلام والأمن.

وهو أمر حيوي، لا بالنسبة للتعمير والتنمية على المدى الطويل فحسب، وإنما أيضا بالنسبة لعودة اللاجئين وإعادة توطينهم. وكما ذكرت تقارير الأمين العام، فقد حدث تحسن في الحالة الأمنية. وعلى الرغم من أن تحركات

الميليشيات ما زالت تشكل مصدرا للقلق، فإننا سعداء إذ نسمع من الممثل الخاص للأمين العام أن هذه التحركات قد تناقصت. وبفضل العمل الحازم والصارم الذي قام به حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، كُبح جماع العنف الذي تمارسه الميليشيات. ونتوقع، في هذا الصدد، الانتهاء في وقت مبكر من محاكمة المشتبه فيهم في حوادث القتل التي وقعت في أيلول/سبتمبر، وهي المحاكمة التي بدأتها محكمة في جاكارتا هذا الشهر.

والعنصر الثاني هو تأمين عودة اللاجئين بسلام. وفي هذا الصدد نقدر للحكومة الأندونيسية الجهود المتضافرة التي بذلتها للعمل بشكل وثيق مع الوكالات ذات الصلة، ولا سيما مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. ونأمل أن يؤدي التأكيد لرئيس الجمعية العامة مؤخرا أثناء زيارته لجاكارتا على ضمان التعاون والتصميم، إلى تيسير جميع الجهود الرامية إلى عودة اللاجئين بأمان إلى تيمور الشرقية والتعجيل بها.

ونحن نرحب بالاجتماع الذي تم بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبين السلطات الأندونيسية في تيمور الغربية الأسبوع الماضي. وقد أظهرت آخر الزيارات التفقدية التي قام بها اللاجئون من أهالي تيمور الشرقية في ١٩ كانون الثاني/يناير التعاون البنَّاء بين جميع الأطراف المعنية.

والعنصر الثالث هو الدعم الفعال من المانحين. وينبغي للمانحين الثنائيين، والمؤسسات المالية الدولية - وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن يفوا جميعا بتعهداهم للصندوق الاستئماني في وقت مبكر. ونأمل أن يسفر اجتماع المانحين المزمع عقده في حزيران/يونيه المقبل عن نتائج طيبة في هذا الصدد، وهذا الدعم حيوي لبناء القدرات في تيمور الشرقية، وخاصة في المجالات المتعلقة بالحكم والخدمات القضائية والاجتماعية الأساسية. ويفصِّل تقرير الأمين العام هذا الموضوع بشكل واف. وتود بنغلاديش أن تشدد في هذا الصدد على ضرورة إيلاء الاهتمام لإيجاد حلول محلية لمشاكل التنمية في تيمور الشرقية. وبالنسبة لبنغلاديش، فإننا نتوقع أن تقوم بعثة تابعة لمصرف غرامين بزيارة تيمور الشرقية في الشهر المقبل لمساعدة التيموريين على البدء بتنفيذ برامج للائتمان الصغير بغية القضاء على الفقر وتمكين المرأة.

وختاما، ثمة حاجة، من هذا المنطلق أيضا، لمواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم لتيمور الشرقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. وهذا أمر ضروري للغاية، لتحقيق انتقال السلطة إلى تيمور الشرقية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أكد السيد سيرجيو دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام - وكما أوضح ذلك أيضا تقرير الأمين العام - أن الحاجة ستدعو إلى وجود دولي في السنوات الأولى لاستقلال تيمور الشرقية. وقد أبرز الأمين العام على مجالات مثل القضاء وقوات الدفاع والشرطة، ستظل الحاجة فيها قائمة إلى استمرار تقديم المساعدة المالية والتقنية. وستواصل بنغلاديش تقديم مساهمتها المتواضعة في هذه المجالات كجزء من الدعم الدولي الأشمل.

إن الدعم الفعال لعملية نقل السلطة إلى تيمور الشرقية يعد مسؤولية أساسية تتحملها الأمم المتحدة، بعد خروج تيمور الشرقية من الصراع وانخراطها في التعمير والتنمية كدولة مستقلة. وستواصل بنغلاديش، بوصفها عضوا في المجلس، مساهمتها في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لأن الوقت يقترب من الساعة ١٣/٠٠، فإنني أعتزم تعليق الجلسة. وسوف نستأنفها في تمام الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.